2

نحو رؤية ناجزة لشعارات
ثورة 17 ديسمبر

المرشح الرئاسي

زهير المغزاوي

تونس أخرى ممكنة

برنامج الانتخابات الرئاسية

2024 - 2029

الإنتخابات الرئاسية 6 أكتوبر 2024

الفهرس

توطئة عامة : 1
المحور السياسي و الدستوري: 4
1 . في الشأن السياسي : 4
2 . الادارة و الوظيفة العمومية : 7
3. السياسة الخارجية : 8
المحور الاقتصادي 10
1 . معطيات أولية : 10
2 . المالية العمومية و الميزان التجاري: 13
3 . سياسات موارد الدولة : 15
4 . سياسات نفقات الدولة : 17
5 . السياسات المالية و النقدية: 19
6 . الميزان التجاري وميزان الدفوعات: 20
7 . الاستثمار: 21
8 . المشاريع الاستراتيجية الكبرى و المهيكلة: 23
9 . المؤسسات العمومية: 26
10 . منظومة الصناديق الأجتماعية: 27
محور السياسات القطاعية : 32
1 . التنمية الجهوية : 32
2 . الصناعة : 32
3 . الطاقة 34
4 . المحروقات: 36
5 . التجارة : 37

6 . القطاع الفلاحي : 38
7 . قطاع السياحة : 40
8 . البيئة و التطهير : 42
9. الشؤون الأجتماعية : 44
10 . التشغيل و الهجرة: 45
11 . الثقافة : 47
12 . التربية و التعليم: 49
13 . الرياضة: 52
خاتمة : 54

توطئة عامة

عندما انتفض الشعب التونسي أواخر سنة 2010 فتح بدماء الشباب والشهداء الذين واجهوا الة القمع بصدور عارية في الشوارع منعطف التغيير التاريخي في البلاد ليمتد لأغلب البلاد العربية.

كانت الجماهير الثائرة في تونس وسواها من البلاد العربية تحمل طموحات كبيرة جدا على جميع المستويات لتغيير أوضاع الناس الى الأفضل من خلال القطع مع دولة التسلط وحكم الفرد و العائلة والجماعة و وضع حد للقهر الاقتصادي و الظلم الاجتماعي و اقصاء الفئات و الطبقات المتوسطة و الضعيفة و منعها من لعب دور في بناء اقتصاد وطني ضامن للاستقرار و التقدم و خالق للثروة التي يطمح الجميع للاستفادة منها بعدالة كل حسب جهده.

كان الحلم كبير والطموحات عالية غير انها اصطدمت بعجز الأطراف و الاحلاف والمكونات الحزبية التي حكمت او اثرت مباشرة في مسار الحكم عن الاستجابة لمطالب الجماهير كما عبرت عليها خلال الثورة المباركة 2010 / 2011.

فتحولت الثورة ومطالب التغيير الى مجرد تحول ديمقراطي مفرغ من كل عمق و مضمون اجتماعي واستبيحت البلاد من طرف الجماعات في الداخل و التدخلات من الخارج مما افقدها جزء مهم من سيادتها و استقلال قرارها الوطني و اكتفت المنظومة الجديدة بفتح مجال حرية التعبير و التنظم دون سواها من استحقاقات الثورة التي بقيت خارج الاجندة السياسية للحكم طيلة عشر سنوات بعد الثورة.
كما سجل الاقتصاد التونسي تراجعا كبيرا في كل مؤشراته الكلية عما كان عليه قبل الثورة والانتفاضة الشعبية العارمة و التي كانت احدى الدوافع الأساسية لهذه الثورة المباركة.

فارتفع عجز الميزانية وتفاقم الدين العام الداخلي و الخارجيو ارتفع بشكل ملحوظ عجز الميزان التجاري وانحدرت قيمة صرف الدينار امام العملات الرئيسة بما يفوق 100 في المائة
و للتذكير كان سعر صرف الدينار مقابل الدولار و اليورو سنة 2010 على التوالي 1.424 و 1.902 ليبلغ صائفة 2024 3.1 و 3.38 على التوالي.

كما استمرت نسبة البطالة في ارتفاع وتجاوزت كمتوسط وطني مستوى 17 في المائة من اليد العاملة النشيطة المقدرة بأكثر من 4 مليون وتجاوزت معدل 38 في المائة في بعض الجهات وخاصة عند الإناث النتيجة انه بعد 10 سنوات على الثورة تقريبا و مع ازمة كوفيد وجد الشعب التونسي نفسه مهدد بالأمراض مع تراجع غير مسبوق في مستوى الخدمات الصحية و بالفقر و الجوع امام تلاشي القدرة الشرائية لكل الفئات و ارتفاع الأسعار و سيطرة التضخم على مسار الاقتصاد فكانت كل المؤشرات تدل على ضرورة تغيير الأوضاع و محاولة ارجاع البلاد الى سكة الثورة و القطع مع فشل التحالفات الحاكمة و المؤثرة في الحكم و اللوبيات المتشكلة حديثا و المستفيدة من توسع دائرة التدخل الأجنبي في الشأن الوطني ومحاولات الهيمنة على دواليب الاقتصاد التونسي في اغلب قطاعاته.

فكانت 25 جويلية 2021 و القرارات الصادرة بوضع حد لمنظومة الفساد و التمكين وتهديد مؤسسات الدولة حبل النجاة للشعب الذي خرج للشوارع تلقائيا مباركا و معبرا عن فرحته بإزاحة كابوس الحكم الفاسد خلال العشرية السابقة و حاميا للحركة التصحيحية من كل محاولات الارباك و الردة و مرة أخرى يعود الامل للشعب في تحقيق مطالبه و تطلعاته, غير ان الامل انحصر و تلاشى نتيجة سوء إدارة هذه المرحلة و الانفراد مرة أخرى بالقرار السياسي و الوطني و العمل على اقصاء كل الاجسام الوسيطة من أحزاب و منظمات والفشل الذريع المسجل في التعيينات و في العمل الحكومي عموما و التراجع الكبير في أداء الاقتصاد التونسي مجددا, حيث العجز عن تحقيق نسب نمو مقبولة فلم تتجاوز 0.2 في المائة خلال الربع الأول من سنة 2024 في حين ارتفعت كتلة الديون العمومية الداخلية و الخارجية و تعقدت وضعية السوق بما تشهده من ندرة في العديد من المواد الأساسية الى حد انعدام توريدها و عرضها وكذلك المنحى التصاعدي للأسعار بما فيها أسعار المواد الأساسية و المنتوجات الفلاحية من خضر و غلال و لحوم و اسماك و هيمنة التضخم بشقيه الداخلي و المستورد و ترسخ فوضى السوق و انتشار السوق الموازي.

كل هذا دفع بالشعب الى البحث عن الحلول الفردية لمواجهة مصاعب الحياة المتمثلة في ارتفاع الأسعار كل الأسعار و تراجع المقدرة الشرائية و انحدار مستوى الخدمات المقدمة للشعب من صحة و نقل و تعليم الى خدمات الكهرباء و الماء الصالح للشراب فكانت الهجرة المنظمة لعدد فاق 100 الف طيلة هذه المرحلة من الكوادر الهندسية و الطبية وغيرها او الهجرة غير النظامية عن طريق قوارب الموت و كان الجري وراء توفير لقمة العيش و متطلبات الحياة اليومية للأسرة بكل السبل الممكنة

الهم الأساسي و المشغل الأول للجميع مما جعل الاهتمام بالشأن العام و الانخراط فيه يتراجع الى ادنى مستوياته و قد تجسد ذلك عمليا في نسبة الاقبال الضعيفة جدا خلال انتخابات مجلس النواب نهاية 2022 و مجلس الأقاليم و الجهات سنة 2023 هذه النسبة التي لم تتجاوز 12 في المائة منمجموع الناخبين حسب المعطيات الرسمية في حين يرى البعض انها دون ذلك بكثير.

و امام هذا التصحر السياسي الذي دفعت له البلاد دفعا من خلال طرح بدائل هلامية وحلولا اغلبها كان مجرد أفكار ونزوات بعض المجموعات الفكرية منذ بداية و منتصف القرن 20 و لم تعرف طريقها للتطبيق و امام وضعية الاقتصاد التونسي العاجز عن خلق الثروة و الذي يسجل يوميا تراجعا مخيفا يهدد تماسكه و امام الضبابية و ازدواجية الخطاب الرسمي في مستوى استقلالية القرار الوطني و حمايته وطبيعة العلاقة مع المحيط و الجوار و قوى الهيمنة و امام شبه استقالة عامة للشعب و قواه الحية وفي مقدمتها الشباب و امام الانفراد و التفرد بمقاليد السلطة و كال ما يتعلق بالشأن العام و العمل على اقصاء و تهميش كل مكون سياسي او مجتمعي يسعى للتصدي لمظاهر الردة و التخلف عن مطالب الثورة و امام محاولة الغوغاء السيطرة على الفضاء العام و الشأن العمومي و ما يمثله ذلك من خطر على تونس و مستقبل اجيالها.
امام كل ذلك واستجابة للواجب الوطني نتقدم للانتخابات الرئاسية 2024 ببرنامج شامل يحاول معالجة كل الأوضاع و على مراحل مؤمنين ان تونس أخرى مازالت ممكنة متى تضافرت كل الجهود و ارسيت دولة القانون و المؤسسات و دولة العدالة بين الفئات والجهات بعيدا عن سياسات الاقصاء و التهميش والتشفي .
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب. صدق الله العظيم .

المحور السياسي و الدستوري

1. في الشأن السياسي:

عرفت تونس تجربتي حكم بعد الثورة اعتمدت الأولى دستور 2014 و تمثلت فيما يعرف بالنظام البرلماني المعدل حيث كان البرلمان مركز السلطة و قد عرفت التجربة التي امتدت من 2014 الى غاية جويلية 2021 تشتت السلطة بين ثلاث مراكز تتجاذب في الغالبالصلاحيات و النتيجة , اذ الكل يحكم و لا احد يحكم , مما جعل من رئيس الجهورية المنتخب شعبيا دون صلاحيات فعلية مؤثرة في الشأن , و قد سعى البعض لافتتاك صلاحيات لم يأتي بها الدستور من ذلك حوار قرطاج 1 تحت اشراف المرحوم الباجي قايد السبسي و الذي أدى الى اسقاط حكومة السيد الحبيب الصيد التي كانت حكومة توافق بين اطراف سياسية تحوزت على اكثر من 160 نائب في البرلمان.

المرحلة الثانية التي بدأت منذ 25 جويلية 2021 و تكرست بدستور 2022 هي مرحلة نظام الحكم الرئاسي، حيث منح دستور 2022 صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية و جعله خارج أي محاسبة من طرف أي جهة كانت , مما جعل من قرطاج مركز قرار وحيد دون منافس , في نفس الوقت الذي سلب من البرلمان حق المصادقة على الحكومة ومراقبتها.

اذا كان دستور 2014 قد كرس تشتت السلطة بين العديد من مراكز القرار)الرؤساء الثلاث, فان دستور 2022 قد انهى أي شكل من اشكال توازن السلط, و كرس السلطة في يد جهة واحد تفعل ما تريد دون ا ي رقابة .

ورغم التباين الواضح بين التجربتين فكلاهما اصر على رفض تشكيل محكمة دستورية تراقب دستورية القوانين و تتحمل مسؤولية مراقبة مختلف السلط القائمة في البلاد.

و بناءا على هذه الوضعية الدستورية, و هذه الالية في الحكم التي تتنافى و مقومات الحكم الرشيد وتوازن السلطات الجمهورية, فأننا نلتزم بتغييرها في اتجاه :

1- تشكيل المحكمة الدستورية خلال 6 أشهر الأولى من تولينا مسؤولية رئاسة الجمهورية.

2 - تكليف فريق من خبراء القانون الدستوري لتقديم مقترحات تعديل تدخل على دستور 2022 للحد من صلاحيات الرئيس وإرساء توازن إيجابي بين مختلف السلط و ضمان استقلالية السلطة القضائية وتحريرها من نفوذ السياسة و تدخلها.

3 - تعديل الدستور خلال السنة الأولى.
من تولينا مسؤولية رئاسة الجمهورية من خلال عرض مقترحات التعديل على مجلس النواب او استشارة الشعب بما يسمح به القانون.
4 - عدم التدخل في الشأن القضائي بما يوجب دعوة المجلس الأعلى للقضاء للانعقاد فورا والقيام بمهامه وفق القانون والدستور في التصرف في الشأن القضائي, كما سنطلب منه تقديم مقترحات عملية لإصلاح القضاء كي يكون مستقلا تماما عن التجاذبات والصراعات السياسية و يكرس مبدا تطبيق القانون ولا شيء غير القانون لتكريس العدل و المساواة لان العدل أساس العمران.
5 - عفوا شاملا على كل المساجين الذين حوكموا بمفعول المرسوم 54 من الصحافيين والمدونين والسياسيين الذين لا علاقة لهم بالعمليات الإرهابية والاغتيالات و التسفير واستغلال المال العام و العلاقات المشبوهة و التأمير مع الخارج.
6 - طرح مشروع قانون خلال الأشهر الأولى يعدل المرسوم 54 ويكرس الحرية دون المساس بأمن البلاد والعباد وبالسلم الاجتماعي.
7 - تكليف فريق من القانونيين ومن اهل الاختصاص لتقديم تصور لقانون ينظم عمل الأحزاب والجمعيات ويراقب تمويلها و عرضه على مجلس النواب.
8 - تنظيم الانتخابات البلدية نهاية 2025 او بداية 2026 بعد تعديل القانون لانتخابي ومراجعة مجلة الجماعات المحلية.
9 - تشكيل حكومة مصغرة من الخبرات والكوادر المسيسة الملتزمة بتنفيذ البرنامج الرئاسي والمتمثلة لأولوياته, في مقدمته تحريك عجلة الاقتصاد الوطني ورسم سياسات جديدة في الشأن الدبلوماسي والاقتصادي و التجاري مع الجوار و كل دول لعالم.
وفي ذات السياق فان ضرورة الحكم تقتضي أعادة النظر في هيكلة الحكومة من خلال:

- ارساء أقطاب وزارية قطاعية منسجمة ومتناسقة وذات مردودية قيادية.
- إحداث كتابة دولة ملحقة برئاسة الحكومة تعنى بالمؤسسات العمومية.
- أحداث كتابة دولة ملحقة برئاسة الحكومة توحد كل هياكل الرقابة وتشرف عليها.
- إحداث خلية تلحق برئاسة الحكومة في رتبة كتابة دولة او إدارة عامة تعني

بتوظيف المتقاعدين المتطوعين لتقديم الدراسات العلمية والفنية لعديد الملفات.

10 - توقيع عقود برامج مع الوزراء تحدد التزاماتهم وحقوقهم وتكون أداة لتقييم أعمالهم.
11 - إرساء منظومة لمقاومة الفساد و الثراء غير المبرر و التلاعب بالمال العام و التصدي للعمليات المشبوهة في القطاعين العام و الخاص و إرساء الية حوكمة سليمة من خلال الاستئناس بالتجارب الناجحة في العالم.
12 - القيام بدراسة لإعادة هيكلة الدولة ومؤسساتها واجهزتها التنفيذية بما يضمن النجاعة والشفافية وحسن عمل الإدارة و رقمنتها.
13 - مراجعة شاملة للمنظومة الاعلامية, الخاصة و العامة, بما يوحد اطرها التشريعية ويجعل منها ذراعا و رافدا للإصلاح و بناء المشروع الوطني
14 - إرساء ومؤسسة حوار اجتماعي بين الدولة و كل الفاعلين لاقتصاديين و الاجتماعيين.

2. الادارة و الوظيفة العمومية :

طبقا للتحليل الكمي والنوعي سنعمل على دعم نقاط القوة وتدارك نقاط الضعف ومواجهة المخاطر واستغلال الفرص وتحسين الكفاءة والملائمة والجدوى والاداء والفعالية/النجاعة والتطابق.

يعد موظفي الدولة في تونس او ما يطلق عليه بالوظيفة العمومية حسب الأرقام الرسمية قرابة 700 ألف موظف و عامل و يمكن إضافة قرابة 250 الف في مؤسسات القطاع العمومي و هو ما يجعل العاملين في الوظيفة العمومية و القطاع العمومي ربع اليد العاملة النشيطة التي تعد قرابة 4 مليون بشر
ورغم ان هذه الأرقام تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع الكثير من البلدان و نسيتها على مجموع السكان فان قطاعات عديدة تعاني نقصا واضحا اثر على مستوى خدماتها منها أساساقطاعي الصحة و التعليم
لذلك سنعمل على

1- إعادة توزيع وتوظيف موظفي الدولة على المصالح و الجهات حسب دراسة دقيقة للحاجيات والإمكانيات و نفس الشيء بالنسبة للقطاع العام
2 - انهاء العمل باليات التشغيل الهش
3 - وضع ورقات تخصص و ورقات مسؤولية تحدد مهام كل مسؤول و كل موظف و تمكن من تقييم عمله
4 - مراجعة أيام العمل و توقيته مراعاة للنجاعة و الفاعلية اخذا بالاعتبار الظروف المناخية
5 - رقمنة الإدارة خلال 5 سنوات و استعمال التكنولوجيات الحديثة لتمكين المواطن من استخراج بعض الوثائق عن بعدو الحد من التوافد على المصالح الادارية
6 - الغاء المطالبة بالعديد من الوثائق خاصة في الحالة المدنية و الغاء النسخ المطابقة للاصل و التعريف بالإمضاء الا بالنسبة للعقود التي يجب ان تربط بمصالح الجباية
7- الاستئناس بالتجارب في العالم لتطوير عمل الإدارة و نجاعتها و ت حفيز الاعوان العموميين للقيام بدورهم
8 - اصدار المعرف الوحيد الذي يتضمن بالضرورة معطيات اجتماعية لكل فرد.

3 . السياسة الخارجية :

- السياسة الخارجية لتونس المستقبل ترتكز على مبدا أساسي شعاره "نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا" ويترجم هذا الشعار من خلال السياسات التالية:

- تونس منفتحة على التعامل مع كل الدول باستثناء الكيان الصهيوني طبعا على قاعدة الاحترام المتبادل و المصالح المتبادلة و التعامل الند للند لأننا لن نقبل املاءات و لا تدخل في شؤوننا الداخلية مها كانت المحاولة او التدخل.
وسنتعامل مع جميع الدول على هذه القاعدة
- سنسعى الى تطوير و تشابك المصالح مع الاشقاء في دول الجوار و المحيط الإقليمي العربي من خلال إجراءات ملموسة مثل حرية التنقل وإلغاء تأشيرات العبور /و حرية النشاط الاقتصادي و رفع كل العراقيل لانسياب التجارة البينية /تطبيق كل الاتفاقيات المشتركة في اطاع اتحاد المغرب العربي او الجامعة العربية او اتفاقية اغادير /العمل على تشبيك الاقتصادي و المالي والثقافي مثل التعامل بالعملات الوطنية و العمل على توحيد المناهج و العمل على استغلال البنى التحتية المتوفرة لصالح الأطراف المعنية .
- رفض المحاور في المحيط العربي و سنسعى للتقريب بين بعض الدول العربية لتجاوز بعض الصراعات و الخلافات المزمنة و التي تهدد الاستقرار .
- سنعمل على فتح تمثيليات دبلوماسية لاهم الدول الافريقية .
- نرفض رفضا قاطعا ان تحول تونس الى مقر لتوطين المهاجرين جنوب الصحراء ونرفض أي اتفاقية ممضاة مع أي طرف كان يجعل من تونس حارس للشواطئ او مركز توطين للمهجرين من الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط او القادمين من الدول الافريقية جنوب الصحراء.
- هذا التمشي سيترسخ لحماية جهة صفاقس و خاصة مناطق جبنيانة و العامرة من الأوضاع التي تعيشها و سيترجم باتفاقيات مع دول المصدر و دول الجوار لحماية الحدود من ناحية و تسفير ما امكن تسفيره من ناحية ثانية و أيضا العمل مع الدول الافريقية و الأمم المتحدة على تحميل دول الاتحاد الأوروبي أي الاستعمار القديم مسؤولية تردي الأوضاع في اغلب الدول مما يشجع على الهجرة غير النظامية و هو ما يعني الزامها بتوفير اعتمادات هامة لتنشيط الحياة الاقتصاديةفي الدول المعنية و إيجاد فرص عمل و كسب للحد من الهجرة غير النظامية .

- سنسعى لتطوير علاقاتنا الدبلوماسية والتجارية و الاقتصادية مع التجمعات الاقتصادية الصاعدة وفي مقدمتها البريكس كما سنسعى لتنويع علاقاتنا التجارية كي نتجاوز الاحتكار المضروب حولنا منذ عقود من طرف الاتحاد الأوروبي.
- ستبقى قضية الشعب العربي في فلسطين من اول اهتمامات الدبلوماسية التونسية في كل المحافل و التصدي لكل الممارسات الصهيونية في فلسطين او في غيرها من البلاد العربية احد ركائزها الأساسية .
- كما اننا سنبقى في صف معاداة الاستعمار و الهيمنة و محاولة فرض القطب الواحد والتدخل في شؤون الدول الأخرى و اشعال الحروب لأجل تدمير الدول ومقدراتها .
- فبقدر دعمنا للصين الشعبية موحدة و رفضنا لمحاولة تركيع روسيا و غيرها بقدر التزامنا بدعوة الأصدقاء باحترام التنوع الثقافي و الديني في كل بلاد العالم بقدر التزامنا بالدفاع عن حقوق الجاليات المهاجرة في البلاد الاوروبية و حمايتها من مظاهر العنصرية و الاقصاء و الاستغلال في العمليات الإرهابية او غيرها.

المحور الاقتصادي

1. معطيات أولية :

مر الاقتصاد التونسي بعدة تجارب منذ 1956 انتهت كل هذه التجارب تقريبا بازمات اقتصادية واجتماعية حادة حيث عاشت البلاد في نهاية ستينات القرن الماضي على وقع فشل سياسة التعاضد و ما انجر عنها من تعسف و اضطهاد لشرائح عريضة من الشعب وأدت الى حملات نزوح كبيرة من الأرياف الى المناطق المحيطة بالمدن الكبرى و التي تحولت الى أحزمة حمراء في شكل أحياء شعبية حول المدن خاصة في تونس الكبرى و صفاقس و سوسة و قابس و نابل.

ورغم ان هذه المرحلة كان لها الفضل في تطوير الصناعة و بعث العديد من الوحدات الصناعية في اغلب جهات البلاد و التي ساهمت في الحد من البطالة و خلق مواطن شغل وفرص عمل لكنها انتهت بأزمة عميقة هددت كيان الدولة.

المرحلة او التجربة الثانية كانت مع بداية السبعينات من القرن الماضي و التي اتسمت بما يسمى انفتاح والتوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق و إعطاء فرصة لراس المال الأجنبي لاستغلال اليد العاملة الرخيصة وغير المدربة "قانون " 72 " و قد توجت هذه المرحلة بازمة 1978 و تلتها ازمة الخبز 1984.

بداية من سنة 1986 عرفت تونس برنامج الإصلاح الهيكلي و هو الوصفة التي قدمها صندوق النقد الدولي للحكومة لإصلاح المالية العمومية و تنشيط الاقتصاد في مرحلة كانت فيها البلاد على أبواب الإفلاس, و قد رسم هذا البرنامج سياسة الانفتاح الكلي وربط الاقتصاد الوطني بالدورة الاقتصادية العالمية و تحرير السوق و التفويت في العديد من المؤسسات العمومية, و تخلي الدولة عن دورها التنموي و الانتاجي, و ما رافقها من شعارات "التاهيل الشامل" التي مثلت بداية تغول الفساد الاداري والمالي في البلاد.
فقد كان توقيع اتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي والذي كان من نتائجه 4 عناصر اساسية وخطيرة و هي:

أ - فقدان ثلث النسيج الصناعي التونسي على الاقل،

ب - و تحويل البلاد الى سوق استهلاك لما ينتج في الخارج،
ج - فقدان ما لا يقل عن 500 الف فرصة عمل طيلة عشر سنوات التي تلت دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بفعل تراجع القطاع الصناعي، و ما لهذا العنصر من تاثير على البطالة والصناديق الاجتماعية و التفاوت الجهوي.
د - خسارة ما لا يقل عن مليار دينار سنويا من الموارد الضريبية لفائدة ميزانية الدولة بفعل رفع الحواجز القمرقية.

هذه المرحلة التي امتدت الى نهاية 2010 و توجت بالثورة على النظام و اسقاطه يوم 14 جانفي و التي بدأت ملامح فشلها تظهر للعيان منذ سنة 2003 تقريبا و ذلك مع تعدد الانتفاضات والاحتقان الاجتماعي و أهمها انتفاضة الحوض المنجمي 2008.

بداية من 2011 دخلت البلاد و الاقتصاد الوطني في مرحلة الضبابية و التردي لانعدام وضوح الرؤية للأحزاب و الائتلافات الحاكمة, و طغت الصراعات و التجاذبات السياسية على البرامج و الخطط الاقتصادية , فكان الملف الاقتصادي من اخر اهتمامات الحكومات المتعاقبة منذ 2011 الى الان.

نعتقد ان الجميع يتفق في تشخيص وضعية الاقتصاد التونسي، من ابسط مواطن الذي يشتكي من الغلاء و تردي الخدمات, الى خريجي الجامعات الدين يبحثون عن الهجرة بكل السبل, الى الخبير الاقتصادي الذي يدرس و يحلل المؤشرات الرسمية و المتداولة عن الاقتصاد التونسي.

نحن نعتقد ان أي نجاح اقتصادي ناجع وناجز يتطلب:

1 - استقرار سياسي.
2 - رؤية واضحة وبرنامج عقلاني وعلمي وحلولا قابلة للتطبيق.
3 - إرادة سياسية قادرة على فرض الحلول ومحاربة الفساد وكل معطلات النمو.
4 - استقرارا تشريعي ومؤسساتي.
5 - خطط استراتيجية قطاعية وعامة تأخذ في الاعتبار المتغيرات الإقليمية الدولية التي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في الاقتصاد التونسي.

هذه اهم العناصر التي لا بد من توفرها حتى نستطيع تحريك الاقتصاد التونسي وإعطائه ديناميكية وإخراجه من عنق الزجاجة مهما كانت الخيارات المعتمدة.

بفعل الانفتاح و هيمنة القطب الواحد خاصة بعد سقوط جدار برلين وانهيار القطب الاشتراكي حاول الغرب فرض ثقافته على كل الشعوب و خاصة شعوب الدول النامية التي تحولت الى مجتمعات استهلاك دون انتاج مادي و معرفي يوازي هذا الاستهلاك في كل مجالات الحياة.

تونس لم تكن بمنأى عن هذا التمشي حيث تحول المجتمع التونسي الى مجتمع استهلاك بامتياز رغم تواضع الإمكانيات المادية لأغلب الشرائح في المجتمع ، و كان من نتيجة ذلك ازدياد معدل الفقر في البلاد و أيضا ارتفاع مديونية الاسر, حيث تشير دراسات عديدة ان اكثر من ثلث الاسر التونسية تلجا الى التداين لمواجهة نفقاتها العادية ، و ان 65 في المائة منها تعتبر ان اللجوء للتداين امر لا بديل عنه لمواجهة صعوبات الحياة و متطلبات الاستهلاك و كذلك التباين الواضح و الفرق الشاسع بين المناطق ويتجسد ذلك في مستوى الخدمات الصحية و توفر الكادر الصحي و أيضا في نتائج المناظرات الوطنية في التعليم.

ان أي معالجة للاقتصاد لا تأخذ في الاعتبار الوضع الاجتماعي و دور الدولة الاجتماعية الراعية في مجمل العملية الاقتصادية و لا تستفيد من المتغيرات الإقليمية و الدولية لن تكون قادرة على مواجهة معضلات الاقتصاد التونسي و تجاوز معطلات النمو.

نتناول في هذا البرنامج الاقتصاد التونسي في ثلاثة عناوين كبرى يتعلق:

1 - الأول بالاقتصاد الكلي و مؤشراته.
2 - و الثاني بالسياسات القطاعية.
3 - و الثالث بالاستثمار و المشاريع الاستراتيجية المهيكلة.

لا شك ان الاقتصاد التونسي يعجز منذ فترة طويلة على تحقيق مستويات نمو تمكن من مواجهة مشكلات البطالة و تسمح بتطور مستوى العيش من خلال تنمية حقيقية متوازنة و مرد ذلك الى أسباب عديدة نذكر أهمها و هي :ملف الطاقة ,ملف المياه , ملف التصحر الصناعي و غياب رؤية واضحة لتطوير الصناعة في تونس , ملف تراجع الإنتاجية , ملف تفشي الفساد في مؤسسات الدولة و في القطاع العام و الخاص , ملف العجز عن إرساء انفتاح حقيقي و دائم عن المحيط الإقليمي و دول الجوار.

هذا الملفات الكبرى ما لم يقع معالجتها وإيجاد حلول لها و لو على مراحل لن يتمكن الاقتصاد من تجاوز صعوباته بدءا من المالية العمومية و الميزان التجاري و انتهاءا بالقطاع الفلاحي و توفير الغذاء وغيره.

2 . المالية العمومية و الميزان التجاري:

الميزانية العمومية للدولة وقانون المالية السنوي تعتبر لوحة قيادة للحكومة للتعاطي مع الملف الاقتصادي لأنها تحدد من ناحية سياسات الدولة في كل القطاعات و تقدم معطيات وارقام تمكن الحكومة من التدخل و اتخاذ ما تراه من قرارات لتعديل الأوضاع علما ان معطيات الميزانية تكون منبثقة عن مخطط تنموي خماسي او ثلاثي يحدد الاطار العام لسياسات الدولة و خياراتها طيلة المرحلة المذكورة.

اهم مؤشرات يمكن الوقوف عندها فيما يتعلق بميزانبة الدولة وقوانين المالية هي:

1 - انها في الغالب, و خاصة بعد الثورة, كانت عبارة عن محاسبية صماء تسعى للحفاظ على التوازن بين الموارد و النفقات و لا تعبر عن سياسة و خيارات واضحة.
2 - غياب الاستقرار التشريعي حيث يتضمن قانون معطيات المالية لسنة ما نصا تشريعيا ثم يقع التراجع عنه او الغاءه او تعديله في اول تحيين للميزانية او في ميزانية السنة المقبلة وبعض الفصول تبقى حبرا على ورق دون متابعة او الغاء او تعديل.

هذه الوضعية تؤثر على كل المتعاطين مع قانون المالية والميزانية مثل الإدارة او المستثمر او غيرهم.

3 - تفاقم عجز الميزانية ليصل الى حدود 7 في المئة تقريبا من الناتج الإجمالي خلال سنوات 2023 - 2024 و هو مؤشر يدل على ضعف موارد الدولة في مقابل تضخم نفقاتها.
المعايير المتعارف عليها هي ان العجز يكون في حدود 3 في المائة.
4 - ارتفاع عجز الميزانية أدى بالضرورة لارتفاع حاجيات التمويل والاقتراض الداخلي والخارجي الذي قدر ب 36 في المائة من مجموع الموارد سنة 2024 , أي ان موارد الدولة لا تغطي الا قرابة 64 في المئة من نفقاتها بما في ذلك اصل الدين و خدماته.

وامام صعوبات اللجوء للسوق العالمية للاقتراض و عدم توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي لجات الحكومة الى الاقتراض الداخلي من البنوك بما في ذلك البنك المركزي التونسي.

فيما يتعلق بنفقات الدولة , مثل بند التأجير 31 في المائة منها و التدخلات بما فيها نفقات الدعم 26 في المائة , و نفقات الدين 32 في المائة , أي ان مجموع هذه البنود يمثل قرابة 89 في المائة من مجموع النفقات , و لم يبقى للتسيير و التنمية و بقية النفقات الا قرابة 11 في المائة , و هو ما يبرر الى حد بعيد وضعية الإدارة و خاصة صيانة المرفق العمومي من طرقات و مدارس و مستشفيات وغيرها.

المفارقة ان ميزانية الدولة تتضخم و ترتفع بشكل ملحوظ, في حين ان نسب النمو المسجلة ضعيفة جدا وقد لا تتجاوز 1 في المائة كمعدل للعشر سنوات الأخيرة, و هو دليل على غياب محفزات النمو التي تضعها السياسات و الخيارات الحكومية.

و الكل يعلم ان الاستهلاك الداخلي و الخارجي و الاستثمار هي قاطرة النمو, فاذا تراجع الاستهلاك لضعف القدرة الاستهلاكية, و اذا تراجع الاستثمار و بعث المشاريع والمؤسسات تكون النتيجة ضعف نمو النتاج الوطني الإجمالي.

ومن المعلوم أيضا انه متى تجمعت عوامل الركود بسبب الازمات الداخلية او الخارجية التي تؤثر في سيرورة الاقتصاد و تحد من فاعلية الناشطين الاقتصاديين تتحمل الدولة مسؤولية التدخل المباشر لحماية الاقتصاد و تنشيطه حتى في الدول اللبرالية الكبرى.

3. سياسات موارد الدولة :

و لمعالجة هذا الملف لا بد من البحث عن اليات توازن ميزانية الدولة و الميزان التجاري والحد من استنزاف مواردها لصالح تغطية مستلزمات الدين.

موارد الدولة الذاتية تتكون من الموارد الجبائية و مواردغير الجبائية ,

ضعف هذه الموارد , رغم مستوى الضغط الجبائي المرتفع الذي يقدر ب 25 في المائة من الناتج الإجمالي دون اعتبار الاقتطاعات الاجتماعية و يصل الى 34 في المائة كنسبة عامة متاتي أساسا من:

1 - نسبة التهرب العالية في ملف الجباية و أيضا التلاعب بالتصريحات.
2 - محدودية إدارة الجباية في المراقبة و التدقيق في ظل منظومة تشريعية معقدة و غير مستقرة, وفي ظل ضعف مواردها البشرية .
3 - توسع الاقتصاد الموازي.
4 - ضعف نتائج المؤسسات بصفة عامة.
5 - التوظيف السياسي للجباية.
6 - غياب العدالة الجبائية.

هناك قاعدة اقتصادية معروفة مفادها انه "كلما ارتفعت نسبة الضرائب و الضغط الجبائي كلما ازداد مستوى التهرب الجبائي و التلاعب بالبيانات و المغالطة في التصريحات واستغلال النقائص القانونية من اجل التهرب الجبائي".

بل ان الامر بلغ حد التهرب من عدم تمكين الخزينة العامة من فائض الأداء على القيمة المضافة و حتى الاقتطاعات التي تحصل على أجور العملة و الموظفين، وهي جرائم جزائية مستفحلة و باقية دون ملاحقة أو إدانة .
ضعف الإدارة و غياب الرقمنة و ضعف الرقابة على مصالحها يساهم في ضعف موارد الدولة الجبائية, بل ان الإدارة مدعومة بقرار سياسي يجب ان تقدم معطيات حول مردودية الإعفاءات الجبائية على الاقتصاد بشكل عام و التشغيل و التجارة الخارجية بشكل خاص او هي غير قادرة على ذلك نتيجة غياب المتابعة.

بناءا على ما تقدم من توصيف و تفصيل, و ما ذكر من معطيات و ارقام , فأننا نعتزم :

أجراء اصلاح جبائي يمكن من توفير موارد جبائية هامة, لتصل مساهمة المداخيل الجبائية الى 75 في المائة من مجموع موارد الدولة في نهاية العهدة و هي الان في حدود 56 في المائة و ذلك من خلال :

1 - اصلاح المنظومة الجبائية وإرساء نظام جبائي مبسط و عادل بين الفئات بما في ذلك منظومة الديوانة.
2 - التحكم في الضغط الجبائي.
3 - تطبيق القانون على الجميع بعيدا عن التوظيف السياسي و اعتبار الجباية عنصرا من عناصر المواطنة, وربطها ببعض الحقوق مثل السفر و السياحة و رخص البناء و القروض وغيرها.
4 - مراجعة منظومة النظام التقديري و الحد منها.
5 - الحد من الإعفاءات الضريبية وتقييم كلي ودوري للحالات الضرورية.
6 - إرساء مبدا العدالة بين الجميع و تطبيق القوانين دون اعتبار مصالح اللوبيات و جماعات الضغط (الاستهلاك على عين المكان /الحاسبات المرتبطة بنظام مباشر لدى مصالح الجباية/الفوترة لاي سلعة او خدمة تفوق مستوى معين /الحد من التعامل نقدا و خاصة مع المؤسسات و كل المهن الحرة وحصره في مبالغ صغيرة/الثراء غير المشروع و من اين لك هذا على الجميع).
7 - العمل على تقليص مستوى الاقتصاد الموازي بين 2 الى 5 نقاط سنويا والتشجيع على الانخراط في النظام العام.
8 - رقمنة الإدارة و الحد من التدخل المباشر في التقدير والسيطرة على التلاعب بالبيانات.
9 - تعزيز الاطار البشري لمصالح الجباية بعدد من الكوادر المدربة يسمح للإدارة للقيام بدورها في الرقابة و المراجعات.
10 - فرض حركية دورية في حدود 3 سنوات على كبار المسؤولين في مصالح الجباية مركزيا و جهويا.
نحن على يقين ان مثل هذه الإجراءات ستوفر لميزانية الدولة موارد هامة من خلال محاربة التهرب وتجريمه, كما ان توسيع مجال تطبيق القوانين سيسمح بمراجعة النسب والتخفيض منها مع توفير موارد إضافية هامة.

ان مقاربة "التعويل على الذات" تترجم عمليا بارتفاع الموارد الذاتية للدولة و تحسين مردودية النظام الضريبي، و هو السبيل الوحيد للحد من التداين و من عبء خدمة الدين و توفير موارد هامة لتسيير المرفق العام والصيانة و إرساء تنمية حقيقية.

4 . سياسات نفقات الدولة :

التأجير :

المفارقة الأولى متعلقة ببند الأجور فمن ناحية كتلة أجور مرتفعة جدا بالمقارنة بالناتج الإجمالي ومن ناحية ثانية ضعف الأجور الفردية للعاملين في الإدارة والقطاع العام.

كذلك وجود عدد مرتفع نسبيا من العمال و الموظفين في الإدارة و المؤسسات العمومية في حين ان قطاعات كالتعليم و الصحة و غيرها تشكو نقصا واضحا في مواردها البشرية مما يجعلها تلجا للتشغيل الهش و المناولة و غيرها و هو ما له انعكاس كبير على مستوى الخدمات , وهذا ما يستوجب الاجراءات التالية :

1 - سنسعى للتحكم في نسبة كتلة الأجور بالمقارنة مع الناتج الإجمالي من خلال الرفع من وتيرة النمو.
2 - سنكلف الحكومة للقيام بعملية تدقيق شاملة خلال السنة الأولى للتثبت من صحة البيانات المتوفرة بخصوص الموارد البشرية وكلفتها.
3 - سنعطي أولوية لتطوير أداء الكادر البشري لأداء الخدمات و تعزيزه من خلال مراجعة اليات العمل واصلاح المنظومة التربوية و الحد من الانفاق غير المبرر و منع العمل المزدوج بين العام و الخاص.

نفقات التدخل :

العنصر الثاني المتعلق بالنفقات يهم نفقات التدخل و تتكون أساسا من نفقات الدعم والتحويلات الاجتماعية و النفقات ذات الصبغة التنموية.

1 - سنعمل على رقمنة مسالك التوزيع بدءا بتوزيع المواد المدعمة للحد من استغلال ملف الدعم والعمل على عدم توجيهه لغير مستحقيه.
أيضا مراجعة منظومة المحروقات واصلاح ملف الطاقة عموما سيمكن من تراجع دعم المواد الطاقية عن طريق ميزانية الدولة.
2 - اصلاح المؤسسات العمومية و العمل على تمكينها من التوازن المالي للحد و التقليص من حجم الاعتمادات و التحويلات الخاصة بها.
3 - التصدي للفساد وسوء الإدارة و استغلال المال العام و المرفق العمومي للحد من النفقات وترشيدها.
4 - مراجعة قائمة المستفيدين من التحويلات الاجتماعية و ضبط معايير محددة لإسنادها و العمل على تطوير شبكة المشاريع الصغيرة خاصة في الميدان الفلاحي والاقتصاد العائلي في تربية الماشية والحرف التي توفر مصدر للكسب عوض التعويل على المنح التي تقدمها ميزانية الدولة.
5 - مراجعة منظومة القروض الصغيرة و التصدي للاستغلال الفاحش للفئات الضعيفة (نسب فائدة تفوق 30 في المائة) و الزام البنوك بتخصيص مبالغ معينة تضبطها الحاجيات و الدراسات لتمويل المشاريع الصغرى الى جانب بنك التضامن.

الديون الداخلية و الخارجية:

العنصر الثالث في مجال نفقات التصرف يتعلق بملف الديون الداخلية و الخارجية التي تمثل عبء على ميزانية الدولة من ناحية و أيضا تسمح للبنوك بالتعامل السهل دون مخاطر مع الدولة عوضا عن تمويل الاستثمار و النشاط الاقتصادي و تحد من توفر السيولة و تساهم في ارتفاع التضخم عندما يكون اللجوء للبنك المركزي مباشرة او عن طريق البنوك لتمويل الميزانية.
ان الطريق الوحيد الان للحد من المديونية و اعباءها المكلفة يستوجب:

1 - تطوير موارد الدولة الذاتية من خلال اصلاح جبائي حقيقي ومراجعة بعض العقود المبرمة في مجال الطاقة و غيرها.
2 - التحكم في النفقات وترشيدها دون المساس بالخدمات والتحويلات الاجتماعية.
3 - تحقيق نسب نمو محترمة تساعد على التشجيع على خلق المؤسسات وتعافي النشاط الاقتصادي.
4 - محاربة الفساد في الإدارة والقطاع العام و خاصة الصفقات العمومية.

5. السياسات المالية و النقدية:

1 - الحفاظ على استقلالية البنك المركزي باستثناء الجانب المتعلق بالتمويل المباشر للميزانية وفق ضوابط و معايير محددة استئناسا بالتجارب في الإقليم و في العالم, و لا يمكن ان يكون اللجوء لهذا الحل بشكل اعتباطي و دون ضوابط لأنه سيساهم بالضرورة في ارتفاع التضخم و يعقد من وضعية الاقتصاد عموما.

2 - المحافظة على مستوى قيمة الدينار بالمقارنة مع العملات الأجنبية.
3 - الحد من التعامل نقدا و إلزام البنوك بتطوير المنظومات الرقمية للتسهيل على المواطنين والمؤسسات استعمال الدفع الالكتروني.
4 - مراجعة الاداءات على العمليات البنكية للحد من ثقلها على المتعاملين.
5 - تشجيع الادخار كمصدر من مصادر تمويل الاستثمار والعمل للرفع منه خلال المدة الرئاسية ليتحول من 4 في المئة حاليا الى ما لا يقل من 10 في المائة سنة 2029
6 - وضع حوافز وتشجيعات للمهاجرين من اجل المساهمة في المجهود الاقتصادي للدولة والمجوعة الوطنية.
7 - تغير الأوراق المالية حسب ما يسمح به الوضع للتصدي لتضخم الكتلة النقدية في السوق الموازية ومراقبة المعاملات بالعملات الأجنبية للحد من الفساد و المضاربات و غيرها من مظاهر الاضرار بالاقتصاد التونسي.
8 - مراجعة مجلة الصرف لتوفير المرونة الضرورية في التعامل مع العمليات المالية مع الخارج وتمكين المبادرات الحرة الخاصة من مناخ يسمح بالعمل والاستفادة من التعامل مع الخارج من خلال السماح بالتحويل المالي او التعامل بالعملات الرقمية.
9 - اعتماد اليات مراقبة رقمية للعمليات التجارية مع الخارج من سلع و خدمات من خلال وضع معايير متغيرة للأسعار حسب السوق العالمية و الفوترة بالعملة الأجنبية لكثير من الخدمات مثل السياحة وغيرها.
10 - الزام البنوك بالمساهمة في تمويل الاقتصاد و العمليات الاقتصادية و التجارية من خلال تخصيص مبالغ دنيا في موازناتها للغرض و مرافقة المؤسسات التونسية فيالأسواق الخارجية خاصة في افريقيا.
11 - تحويل مؤسسة البريد الى"بنك البريد" , مع مراعات تاثيرات القرار على سوق الأدخار.

12 - أنشاء بنك التصدير: من مهامه تعزيز تمويل الصادرات و تخفيف المخاطر على المصدرين، دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , تعزيز العلاقات التجارية و ضمان القدرة التنافسية العالمية .

6 . الميزان التجاري وميزان الدفوعات:

يسجل الميزان التجاري التونسي خلال السنوات الأخيرة عجزا كبيرا بلغ ما يفوق 17 مليار دينار سنة 2023 أي ان الصادرات من السلع و الخيرات لا تغطي في احسن الحالات 80 في المائة من الواردات.

و رغم ان طريقة احتساب العجز غير دقيقة و لا تستجيب للمعايير الدولية التي لا تأخذ في الاعتبار قيمة المواد الموردة ليعاد تصديرها مصنعة او نصف مصنعة بالنسبة للشركات المصدرة كليا, فان مستوى التغطية في الحالات العادية يتراوح بين 68 و 70 في المائة , والتراجع المسجل مرتبط بضعف توريد العديد من المواد الأساسية و ندرتها في السوق مثل الزيت النباتي و السكرو الحبوب و القهوة و الأرز و لا يعبر عن ارتفاع في الصادرات رغم التحسن المسجل في قطاع السياحة خلال الفترة الأخيرة.

تفاقم العجز التجاري يشكل ضغطا على ميزان الدفوعات ومخزون العملة و على قيمة صرف الدينار امام العملات الرئيسية و في الكثير من الأحيان تستغل كتلة العملة المتوفرة من الاقتراض لتمويل الواردات. كما ان الصعوبات الهيكلية التي تعانيها المؤسسات الموكول لها توريد وترويج المواد المدعومة تجعل عملية توريد هذه المواد معقدة و طويلة الاجال و في الكثير من الأحيان تضطر البواخر البقاء في عرض البحر مدة تفوق الشهر قبل تفريغ حمولتها لعدم توفر السيولة للخلاص مما يضيف أعباء و خطايا اضافية تتحملها ميزانية المؤسسة المعنية مثل ديوان الزين او ديوان الحبوب و غيرها.

عدم قدرة ميزانية الدولة على الإيفاء بالتزاماتها في مبالغ الدعم المرصود لهذه المؤسسات ولمؤسسات أخرى و متعاملين اخرين مثل المخابز و المطاحن و مجامع الحليب يخلق ازمة دائمة في تزويد السوق بهذه المواد وتشنج دائم بينها و بين وزارة التجارة.

ما من شك ان العجز التجاري الطاقي يمثل جزء هام من العجز, و لكن العجز المسجل مع دول مثل تركيا والصين يمكن معالجته و تقليصه و الحد منه من خلال التحكم في الواردات و إعادة تقييم الاتفاقية مع تركيا من ناحية و إرساء رقابة قبلية و بعدية على الواردات تشمل الجانب المالي و الإداري و الفني و غيرها.

كما ان العجز التجاري مع الصين يمكن معالجته من خلال توقيع اتفاق استراتيجي يسمح للصين توسيع وارداتها من تونس و استثماراتها في تونس.

7 . الاستثمار:

حسب دراسة مناخ الاستثمار والقدرة التنافسية المنجزة من طرف المعهد التونسي للمنافسة والدراسات الكمية سنة 2022 فإن مقياس مناخ الأعمال قد إزداد تدهورا مقارنة بسنة 2020 ويعزى ذلك حسب أصحاب المؤسسات أساسا إلى:

- الفساد, المناخ السياسي, التمويل البنكي والمناخ الاجتماعي تمثل أهم العراقيل والعوائق أمام تطوير مناخ الأعمال.
- عدم الاستقرار السياسي يمثل السبب الرئيسي في انكماش الاستثمار.
- صعوبة الحصول على التمويل يمثل حاجزا للمؤسسات الصغرى و المتوسطة يتجاوز المعدل العالمي.
- 50 بالمائة من المؤسسات التي لم تستثمر منذ 2020 يفسرون ذلك بالتوتر الإجتماعي الذي يميز البلاد.
- ممارسة المنافسة السيئة (الاتفاق الضمني، التقليد غير القانوني، التهرب الضريبي). والسوق الموازية يمثل القيود الرئيسية على المؤسسات الصغرى و المتوسطة
- 63 بالمائة من المؤسسات يعتبرون أن الإطار الاقتصادي و القانوني يمثل عائقا.
- الضرائب و الرسوم الاجتماعية تعيق تطور الأعمال.

الإجراءات الإدارية خاصة المتعلقة بالديوانة وبعث المؤسسات تمثل أكبر عائق لأكثر من 50 بالمائة من المؤسسات.

- رغم تحسن الوضع الأمني فإن 39 بالمائة من المؤسسا لازالوا يعتبرونه دون المستوى لاستعادة ثقة المستثمرين.

إنطلاقا من هذه النواقص الميدانية فإن إصلاح مناخ الاستثمار يقتضي:

إنطلاقا من هذه النواقص الميدانية فإن إصلاح مناخ الاستثمار يقتضي:

1 - التسليم بأن الاستثمار وريادة الأعمال عنصر رئيسي ومحدد لتحفيز النمو وإنتاجية الاقتصاد الوطني وتعزيز إشعاعه في العالم.
2 - على الدولة أن تضع صلب اهتمامها وأولوياتها النساء والرجال الذين يخلقون الثروة وفرص العمل.
3 - من الضروري أكثر من أي وقت مضى تحفيز ريادة الأعمال لتشجيع بعث مؤسسات جديدة وإنقاذ الموجودة بإعادة هيكلتها وجدولة ديونها وتوفير تمويلات جديدة وميسرة.
4 - إحداث وزارة للاستثمار و ريادة الأعمال تتولى رسم إستراتيجية لدفع الإستثمار ومخطط وطني لدعم المبادرة.
5 - إيجاد خطة وإستراتيجية وطنية لريادة الأعمال تمثل رافعة قوية لتشكيل مستقبل ريادة الأعمال في كل جهات البلاد ومن أهم محاورها:

- تنمية ثقافة المبادرة,
- تحديد مسار مرافقة متكامل لفائدة الباعثين الشبان،
- تيسير النفاذ إلى مصادر التمويل،
- تيسير النفاذ إلى السوق، وذلك من خلال تخصيص جزء من مشاريع الهياكل
- العمومية لإسنادها إلى الباعثين الشبان في إطار برنامج جيل جديد من الباعثين،
- تبسيط الإجراءات الإدارّية, خاصة من خلال وضع إطار قانوني خاص بالمبادر
- الذاتي، بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر للانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم.
- الإسراع بإصدار الأوامر التطبيقية لقانون الاقتصاد الاجتماعي و التضامني ليلعب دوره إلى جانب القطاعين العام و الخاص في التخفيف من الفقر و التهميش والإقصاء الاجتماعي و طغيان العولمة.

6 - " إذا استثمرت الدولة سيستثمر القطاع الخاص ثم سيأتي الاستثمار الأجنبي " فلا بد من تعزيز دور الدولة بتوفير البني التحتية, استعادة ثقة المستثمر, تحسين مناخ الاستثمار والحد من العوائق الإدارية.

7 - إعادة رسم خارطة الاستثمار في القطاعات و الجهات بما يجعل من تونس رائدة في الاكتفاء الذاتي الغذائي، في تثمين الثروات، في الطاقات المتجددة في الاقتصاد الأخضر و المستدام و كسب رهان التحول التكنولوجي و التجديد والتصدير.
8 - المنافسة العالمية الحادة تفرض وضع خارطة للشراكة العالمية حسب خصوصيات.
الاقتصاد الوطني وآفاق الأسواق العالمية مع إعطاء أولوية في تصميم المشاريع للشراكة المغاربية.
9 - ثورة إدارية توحد الهياكل المتعددة والمتنافسة في الداخل و الخارج ليكون هناك مخاطب وحيد للمستثمر خارج تونس و في كل جهة من جهات الجمهورية في الداخل.

8. المشاريع الاستراتيجية الكبرى و المهيكلة:

مر الاقتصاد التونسي كما اسلفنا بمرحلة طويلة من الضبابية و غياب التخيط الاستراتيجي نتيجة فوضى الحكم و عدم الاستقرار و التكلس السياسي و أيضا البيروقراطية القاتلة التي تعطل اتخاذ القرار في الوقت المناسب.
من اثار ذلك ان الحكومات و السلطة السياسية، و منذ بداية القرن تقريبا، كانت تركز على المسائل والملفات اليومية في تعاطيها مع الشأن العام ، و تركت جانبا التخطيط الاستراتيجي و حتى الدراسات التي قد تنجز او أنجزت بقيت حبر على ورق.

علاوة على ذلك فان الدول بما فيها الدول اللبرالية الكبرى تلجا الى دور الدولة كقاطرة للإنجاز والتنمية من خلال طرح مشاريع استراتيجية كبرى خلال مراحل الازمات والركود الداخلي و الدولي على الأقل.
ورفع شعار "تونس أخرى ممكنة" يتماشى مع السعي الى تطوير الحياة في تونس وتحسين عيش المواطنين اخذا بالاعتبار الإمكانيات المتاحة و التأثير المتبادل مع المحيط الإقليمي خاصة و المحيط الدولي عامة.
وفي هذا المجال سنسعى الى طرح حزمة من المشاريع الاستراتيجية الكبرى في العديد من المجالات مثل :
1 - مشروع تطوير **مقدرات البلاد من المياه السطحية و الجوفية و المحلاة** مع مراعات الجانب البيئي والإمكانيات المتاحة و ذلك من خلال :

- التحكم في التساقطات الموسمية : جهر السدود و انشاء سدود و بحيرات مالية جديدة /خلق مناخ جالب للسحب و المطر خاصة في الوسط و الجنوب من خلال حملة تشجير واسعة.
- معالجة ملف المياه المعلبة و إعطاء الأولوية لمياه الشرب.
- تطوير التزود بمياه الشرب خاصة في التجمعات السكانية و المناطق الريفية عن طريق بعث مشروع التزود بالماء الصالح للشراب على غرار مشروع التنوير الريفي و العمل على بلوغ مستوى 80 في المائة من المياه الصالحة للشراب في عموم البلاد خلال 5 سنوات " الوضع الحالي في حدود 45 في المائة فقط. "
- بعث مؤسسة وطنية "الصوناد الريفية" للعناية بالمناطق الريفية و تعويض الجمعيات المائية بعد تصفية وضعياتها المالية.
- الشروع في عملية واسعة لصيانة شبكات التزود بالماء الصالح للشراب و مياه الري منخلال مخطط مديري يمتد على 10 سنوات يمكن من التحكم في الفاقد المائي.
- إرساء ثقافة التحكم في الاستهلاك من خلال التوعية و أيضا التشجيع على تخزين مياه الامطار في المدن و المناطق الريفية.

2 - مشروع الطاقات المتجددة مثل **الطاقة الشمسية و طاقة الرياح** و أيضا استغلال الفواضل لإنتاج الغاز والكهرباء من خلال :

✓ بعث مؤسسة وطنية مستقلة تعنى بإنتاج الطاقة الخضراء و تسويقها من خلال.
✓ استغلال المناخ التونسي لتطوير الطاقة الشمسية و طاقة الرياح بمجهود وطني والشراكة مع دول لها اسبقية و تسجل نجاحات في هذا المجال و أيضا من خلال تشريك راس المال الوطني و الخارجي.
✓ استغلال فواضل المنازل و الأسواق و المصبات لتحويلها الى طاقة من خلال بعث خمس وحدات انتاج إقليمية في تونس الكبرى و الساحل و الجنوب الشرقي والوسط و الشمال.
✓ ارساء الية لتخزين الطاقات المتجددة كي تكون لها دور و فاعلية اكبر و تعوض تدرجيا الطاقة الاحفورية.

3- مشروع **البنية التحتية و النقل** :

✓ تطوير شبة الطرقات السيارة و ربط البلاد من شمالها لجنوبها و مع دول الجوار في مستوى منطقة الصخيرة كمنطقة ربط بين المناطق و مع الجزائر و ليبيا.

✓ بعث مشروع استراتيجي لتطوير النقل الحديدي في المدن الكبرى و بين المدن من خلال تعصير السكة والقاطرات و العربات و انجاز مشاريع ربط جديدة.
✓ تطوير النقل الجماعي و العمومي للحد من وسائل النقل الخاصة و التحكم في السير خاصة في المدن الكبرى.
✓ تكثيف استعمال المركبات الكهربائية للحد من التلوث و استهلاك المحروقات.
✓ انجاز مرفأ مياه عميقة في منطقة الصخيرة و تطوير مرفأ جرجيس ليشع على افريقيا جنوب الصحراء.

4 - مشروع **ترميم و تهيئة المدن العتيقة** في كل من تونس و صفاقس و سوسة بالتعاون مع الهيئة الوطنية للمهندسين مما سيمكن من توفر الاف المساكن و تقريب الخدمة من وسط المدن و بعث حركية هامة في اغلب المجالات و الحد من استنزاف الأراضي الفلاحية وتوسع المدن.
5 - مشروع بعث **اقطاب صحية في جميع الإقاليم** مما سيوفر صحة القرب و الحد من التكدس في تونس و سوسة و صفاقس للعلاج و تقريب الخدمة الأساسية من المواطن.

كما أن تطوير المؤسسات الصحية بجميع مستوياتها كي تتمكن من تقديم خدمات صحية تليق بالمواطن صار امرا ضروريا وملحا.

الحد من نزيف الاطار الطبي و شبه الطبي من القطاع العمومي للقطاع الخاص و من تونس الى الخارج من خلال خلق مناخ جالب للعمل في المؤسسات العمومية إرساء العمل بالعيادات الخارجية في كل المؤسسات بعد الظهر وتبقى اقسام الاستعجالي لليل فقط للحد من الاكتظاظ في هذه الأقسام.

دراسة الخارطة الطبية من حيث أطباء الاختصاص حسب عدد السكان في كل ولاية و وضع خطة لاعادة الانتشار ضمانا للصحة في متناول الجميع و الحد من التنقل في اتجاه المدن الصحية الكبرى.
فرض الحفاظ على الملك العام في المؤسسات الصحية والاستشفائية و التصدي لظواهر التسيب والفوضى و تعطيل المرفق العام و استغلاله.

تطوير صناعة الدواء في تونس و الحد من التوريد من خلال إعادة هيكلة شركة سيفات و تكثيف الرقابة على بقية الشركات لضمان الجودة و الأسعار المعقولة و التي تستجيب لقدرة المواطن التونسي.

بعث مركب صحي متكامل قريب من العاصمة قادر على استقطاب و استيعاب المرضى من الخارج وتقديم خدمات صحية عالية.

لا شك ان كل هذه المشاريع تتطلب تمويلات وتمويلات ضخمة و نحن سنسعى الى انجاز الدراسات أولا ثم ستعمل على توفير التمويلات عن طريق المصادر المعروفة و المشتركة وهي المجهود الذاتي/التمويل/ الشراكة/المجهود الخاص مع الحرص على السرعة في الإنجاز.

غير ان الأولوية القصوى والتي ستكون من أولوياتنا :

1 - تحيين قانون الميزانية في اتجاه تضمينه بندا يتعلق بالصيانة, حيث ان البنية الأساسية للطرقات والمراكز الصحية و مؤسسات التعليم تعاني و لمدة طويلة من غياب الصيانة مما جعلها في بعض الحالات عاجزة عن القيام بدورها و متوقفة عنه.

2 - التصدي للفساد خاصة في الصفقات العمومية الذي يكلف البلاد 2 نقاط نمو سنويا حسب بعض الدراسات.

3 - إرساء شراكة حقيقية بين الحكومة والمنظمات المهنية و المتقاعدين من اجل تطوير تونس وجعلها قبلة للسياحة و التسوق و الاستقرار.

9 . المؤسسات العمومية:

تعيش اغلب المؤسسات العمومية صعوبات هيكلية في اغلب مجالاتها في السيولة و في النشاط في الإدارة وفي وضعياتها المالية و هي تعدد قرابة 120 مؤسسة ناشطة في مجالات مختلفة.

القوائم المالية لاغلب هذه المؤسسات تبرز "خسائر" متراكمة تحد من قدرها على استمرار النشاط لولا تدخل ميزانية الدولة لتقديم تحويلات لاستمرارها في النشاط .

موضوع المؤسسات العمومية مطروح على طاولة الحكومات المختلفة منذ عقود وقدمت حلولا مختلفة لمعالجة وضعيتها فعوض ان تكون مصدر للدولة و للميزانية تحولت منذ مدة الى عبء حقيقي على الميزانية.

من بين الحلول المقترحة و التي جرب البعض منها يتمثل في التفويت في هذه المؤسسات او في ما يسمى بفتح راس مالها للمستثمرين الداخليين و الخارجيين هناك أيضا بعض الحلول المقدمة والتي لا ترتقي الى مستوى الحلول الجدية مثل الكتاب الأبيض الذي صدر خلال حكم يوسف الشاهد.

88 مؤسسة عمومية من مجموع 114 مؤسسة سجلت سنة 2021 خسائر مجمعة ب 1.2 مليار دينار وبعضها يعجز على توفير الأجور و تسديد مستحقات الصناديق الاجتماعية علماو ان مجموع ديون هذه

المؤسسات للبنوك الداخلية يتجاوز 7.5 مليار دينار و بعضها يعاني من ارتفاع مديونيته الخارجية أيضا ويكفي ان نذكر ان مديونية المؤسسات العمومية التي لا تضمن ضمن المديونية العامة للدولة تقدر بين 12 الى 15 في المائة من الناتج الإجمالي المؤسسات العمومية صروح اقتصادية هامة كان لها دور فعال و محوري في ما تحقق من إنجازات و تنمية في مختلف القطاعات مثل الصناعات الاستخراجية او الطاقة والمياه والبيئة او النقل او الصحة او المجال البنكي و الفلاحي و غيره و لكن عوامل عديد من ضمنها سوء التصرف و ضعف الاشراف و اغرقها بالعمالة والزامها بدفع التعويضات بعد 2011 باسم مراجعة المسار المهني للمعزولين و تحميلها عبء الأوضاع الاجتماعية المتردية في بعض المناطق مثل شركات الغراسة و البستنة و غيرها حولها الى مؤسسات شبه عاجزة و غير قادرة على الاستمرار في النشاط دون تدخل دائم للحكومة و ميزانية الدولة .

لذلك :

1- لا للتفويت في أي مؤسسة عمومية, بل المطلوب اصلاح أوضاعها كي تعود و لو بشكل تدريجي الى لعب دور في الحركة الاقتصادية و التنمية.
رفض التفويت لا يعني تركها ملك "الباليك" كما هو الحال الان في كثير من المؤسسات او حمايتها من المنافسة باي ثمن, بل سنسعى الى ان تدار كمؤسسات ربحية مع ما تلعبه من دور اقتصادي واجتماعي بالنسبة للبعض منها.
2 - تكليف كتابة الدولة للمؤسسات العمومية الملحقة برئاسة الحكومة للقيام بتدقيق شامل خلال السنة الأولى لاهم 10 مؤسسات وتقديم مقترحات اصلاح حقيقي بالاستعانة ببعض الخبراء ومكاتب الدراسات التونسية.
3 - تكليف هذه المؤسسات بتقديم خطط عامل واضحة على مدى 5 سنوات تتضمن مجهودها في اصلاح الأوضاع.
4 - مراجعة القانون المتعلق بالمؤسسات والمنشآت العمومية لادخال مزيد من المرونة في التصرف والحد من تدخل سلط الاشراف في ادارتها.

10 . منظومة الصناديق الأجتماعية:

رغم تحسن بعض المؤشرات المالية للصناديق الأجتماعية فقد بلغ حجم عجزها مع نهاية 2022 ما يلي:

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي : 951 مليون دينار .
- صندوق التقاعد و الحيطة الاجتماعية : 598 مليون د.
- فيما يعاني صندوق التامين على المرض من ديون لفائدة الصيدلية المركزية و المستشفيات العمومية و الخواص بمبلغ 2700 مليون د

(و قد تقلصت الى النصف مقارنة ب 2021)

و قد كانت هذه المنظومة محل عديد المحاولات الانقاذية و الاصلاحية منذ 1995 , حيث كانت محاولات ترقيعيه و ظرفية لم تهتم بجوهر المشكلة و اسسها الهيكلية .
للوقوف على حقيقة هذه المشكلة نشير الى كونها تتلخص في :

- انخفاض عدد المنخرطين و بالتالي تقلص المساهمات و ذلك نتيجة تقلص الانتدابات و احداثات الشغل .
- تهرب اصحاب المؤسسات من دفع المساهمات لفائدة الصناديق emploies non déclarées , تحت مقاربة مرونة التشغيل.
- تدخل الدولة من خلال الحوافز التي تعفي من دفع المساهمات لفائدة الشركات الناشئة في اطار التشجيع على الاستثمار الحلول محل هذه الشركات دون ان تفي بتعهداتها.
- ارتفاع عدد المحالين على التقاعد و ارتفاع معدل أمل الحياة .
- تراكم الديون لدى مؤسسات الدولة و اجهزتها و مؤسساتها العمومية نتيجة التساهل و التلاعب و سوء التصرف .
- سوء التصرف و الحوكمة في هذه الصناديق طيلة عقود , حيث بلغت نسبة التأجير في موازناتها ما يقارب 50 % من خلال عديد الامتيازات المالية و العينية لاعوانها.
- تداخل منظومة التضامن الاجتماعي (الايتام , الأرامل , حوادث الشغل , البطالة الفنية .) مع منظومة الضمان الاجتماعي.

و قد بادرت حكومات ما بعد 2010 الى بعض الاصلاحات الانقاذية الموقعية و الظرفية والمحدودة و لكنها لم تحل المشكلة (2018) من ذلك انها اعتمدت :

- الترفيع في سن التقاعد .
- الترفيع في نسبة المساهمات .
- اقرار الضريبة الاجتماعية التضامنية في اطار ما سمي بتنويع مصادر التمويل.

- تحويل جزء من نشاطها الى نشاط مؤسسات مالية (قروض)

لكن كل هذه الاجراءات لم تقدم حلولا جذرية لديمومة التوازنات المالية للصناديق . بناءا على المعطيات والبيانات المتوفرة حول الصناديق و على تاريخ الاصلاحات و نوعيتها, و خاصة على موقع هذه الصناديق ودورها في تأمين و تثبيت الدور الاجتماعي للدولة.
سنسعى الى ادخال معالجة جذرية و هيكلية لهذه الصناديق تتضمن اصلاحات عميقة ودائمة عبر حزمة من الاجراءات المتناسقة و المتوازية و المتدرجة و المتواترة بما يطور المنافع الاجتماعية للمنخرطين و لا يقلصها و التي تخرج من دائرة الانقاذ الى مستوى الاصلاح فالإقلاع و الديمومة , و لا تقتصر على إجراءات ترقيعية محدودة في الأثر و في الزمن ومحكومة بذهنية انتخابية و بتوافقات سياسية مع الاطراف الاجتماعية .

في المستوى القصير :

- مواصلة تمكين الصناديق من لعب دور المؤسسات المالية الاجتماعية (قروض) لتنمية مداخيلها وتخليص المنخرطين من سطوة المؤسسات البنكية .
- ادخال تأمينات تكميلية اختيارية تراعي مستوى الاجور للأجراء .
- تحسين حوكمة الصناديق تصرفا و و انفاقا و استثمارا و هيكلة جهوية ومركزية .
- مزيد تكثيف المراقبة للحد من التهرب من خلال تدعيم الموارد البشرية لمؤسسةتفقدية الشغل .
- تحيين نظام الاعلام و التواصل بين هياكل تفقدية الشغل و الجباية و الديوانة .
- انشاء مرصد وطني للضمان الاجتماعي للاستشراف و المتابعة و الدراسات الكمية .
- فصل منظومة التقاعد عن منظومة التضامن الاجتماعي (طلاق , ايتام , حوادث شغل , بطالة .)

في المستوى المتوسط :

- تنويع التمويل في اتجاه التحول التدريجي من التمويل المهني)اجراء و مؤجرين(الى التمويل المزدوج) ضرائب جبائية و شبه جبائية(و معالجة كلفة الادوية و العلاج عبر الترفيع في معاليم الجولان للسيارات الفاخرة)حوادث مرور(و الترفيع في الاداء على المؤسسات الملوثة (أمراض) و الترفيع في سعر السجائر (امراض) .

- تحويل جزء من نشاطها الى نشاط مؤسسات مالية (قروض)

لكن كل هذه الاجراءات لم تقدم حلولا جذرية لديمومة التوازنات المالية للصناديق . بناءا على المعطيات والبيانات المتوفرة حول الصناديق و على تاريخ الاصلاحات و نوعيتها, و خاصة على موقع هذه الصناديق ودورها في تأمين و تثبيت الدور الاجتماعي للدولة.
سنسعى الى ادخال معالجة جذرية و هيكلية لهذه الصناديق تتضمن اصلاحات عميقة ودائمة عبر حزمة من الاجراءات المتناسقة و المتوازية و المتدرجة و المتواترة بما يطور المنافع الاجتماعية للمنخرطين و لا يقلصها و التي تخرج من دائرة الانقاذ الى مستوى الاصلاح فالإقلاع و الديمومة , و لا تقتصر على إجراءات ترقيعية محدودة في الأثر و في الزمن ومحكومة بذهنية انتخابية و بتوافقات سياسية مع الاطراف الاجتماعية .

في المستوى القصير :

- مواصلة تمكين الصناديق من لعب دور المؤسسات المالية الاجتماعية (قروض) لتنمية مداخيلها وتخليص المنخرطين من سطوة المؤسسات البنكية .
- ادخال تأمينات تكميلية اختيارية تراعي مستوى الاجور للأجراء .
- تحسين حوكمة الصناديق تصرفا و و انفاقا و استثمارا و هيكلة جهوية ومركزية .
- مزيد تكثيف المراقبة للحد من التهرب من خلال تدعيم الموارد البشرية لمؤسسةتفقدية الشغل .
- تحيين نظام الاعلام و التواصل بين هياكل تفقدية الشغل و الجباية و الديوانة .
- انشاء مرصد وطني للضمان الاجتماعي للاستشراف و المتابعة و الدراسات الكمية .
- فصل منظومة التقاعد عن منظومة التضامن الاجتماعي (طلاق , ايتام , حوادث شغل , بطالة .)

في المستوى المتوسط :

- تنويع التمويل في اتجاه التحول التدريجي من التمويل المهني)اجراء و مؤجرين(الى التمويل المزدوج) ضرائب جبائية و شبه جبائية(و معالجة كلفة الادوية و العلاج عبر الترفيع في معاليم الجولان للسيارات الفاخرة)حوادث مرور(و الترفيع في الاداء على المؤسسات الملوثة (أمراض) و الترفيع في سعر السجائر (امراض) .

- انشاء ضريبة القيمة المضافة الاجتماعية TVA social على السلع الاستهلاكية الكمالية المستوردة.
- انشاء صندوق التامين على البطالة و عدم تحميل الصناديق أعباء خارجة عن مشمولاتها .

في المستوى البعيد :

- ادماج الانشطة غير المنظمة في منظومة الضمان الاجتماعي و ذلك لهدفين، الاول هو اخراج هذه الفئة من دائرة التهميش و تمكينها من حقوقها الاجتماعية في التقاعد و الصحة وثانيا تحقيق مردودية مالية للصناديق عبر طرق مرنة ومتدرجة و غير معقدة) اعتماد مجرد بطاقة التعريف الوطنية)
- التخفيض من نسبة البطالة و الترفيع من عدد الناشطين من خلال اعتماد قطاعات ذات تشغيلية مرتفعة .
- مراجعة منظومة التشريعات التحفيزية التي تعفي من المساهمات لفائدة الصناديق في اتجاه ضبطها و متابعتها ووضع مؤشرات علمية لمردوديتها الاقتصادية والتشغيلية .
- تأهيل القطاع الصيدلي والاستشفائي العمومي والخاص في اتجاه تحميله اعباء كلفة الامراض الثقيلة و المزمنة المرتفعة

محور السياسات القطاعية

1 . التنمية الجهوية :

ترتكز رؤيتنا في معالجة التنمية على المستوى الوطني والجهوي على قاعدة:

- ان تلعب الدولة دور القاطرة في الاستثمار من خلال مؤسساتها خاصة في الجهات ذات الأولية.
- اعادة الاعتبار الى الريف بوصفه فضاءا تنمويا ومجالا حياتيا من خلال برنامج تنموي يركز على الفلاحة و تربية الماشية و تطوير الحرف.
- رد الاعتبار للفلاحة والاقتصاد العائلي من خلال تهيئة الفضاء الريفي بكل مقومات العيش الكريم واساسا الماء الصالح للشراب.
- تكثيف التعاون الثنائي مع الدول المجاورة في اتجاه تحويل المناطق الحدودية الى فضاءات اقتصادية وذات كثافة سكانية و حضرية.
-

2 . الصناعة :

من المعلوم ان اتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي سنة 1995 كان له تأثير كبير على النسيج الصناعي التونسي الذي فقد ثلثه حسب ارقام المعهد الوطني للإحصاء, كما ان سياسة التأهيل و التأهيل الشامل التي بقيت دون تقييم الى الان لم تتمكن من تماسك الوحدات الصناعية التونسية و تحول الكثير من الصناعيين و الحرفيين الى تجار و حتى تجار حقيبة.

عدد الشركات الصناعية او الوحدات الصناعية يناهز 3300 مؤسسة تشغل 10 اشخاص فما فوق منها أكثر من 960 مؤسسة مصدرة كليا و تشغل المؤسسات الصناعية اكثر من 530 الف عامل.

تنقسم الوحدات الصناعية الى صناعات معملية يشكل النسيج اكثر من 45 في المائة منها بقرابة 2100 مؤسسة و الصناعات الغذائية 13.5 في المائة ب اكثر من 95 مؤسسة,وصناعات غير معملية مثل الاشغال العامة وصناعات استخراجية في قطاع الفسفاط والنفط و الغاز و غيرها.

المؤسسات الصناعية المملوكة للدولة تعاني صعوبات هيكلية, و خير مثال على ذلك شركة فسفاط قفصة التي تعجز على تطوير انتاجها الى الحد الأدنى المطلوب و تتحول في كثير من الأحيان الى عبء على المجموعة الوطنية و كذلك الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و ما تعيشه من صعوبات جدية , اضافة الى المجمع الكيميائي و شركة تكرير النفط و غيرها .

اما المؤسسات الخاصة فإنها تواجه صعوبات السوق وعدم القدرة على الصمود امام الغزو الخارجي للسوق التونسية وغيرها من الأسواق القريبة.

فعلاوة على محدودية السوق التونسية, والتي لا تستطيع ان تستوعب وفرة كبيرة في الإنتاج, نجد تدفق الواردات المزاحمة و بأسعار منخفضة يحول دون المؤسسات الصناعية التونسية و التماسك والمردودية.
و كذلك غياب الإحاطة الكاملة لهذه المؤسسات في الأسواق الخارجية و خاصة السوق الافريقية مما يحد من قدرتها على التصدير و الانتصاب في هذه الأسواق.

فباستثناء بعض الوحدات المختصة في صناعة مكونات السيارات و أساسا الكوابل, وجلها مصدرة كليا , يصعب على بقية مكونات النسيج الصناعي التونسي فرض التواجد في أسواق افريقيا الواعدة.

بناءا عليه فان البرنامج المزمع تنفيذه يعتمد على:

1 - تنقية أوضاع "شركة فسفاط قفصة" و تمكينها من العودة الى نشاطها لتتجاوز 10 مليون طن سنويا و فرض الانضباط الكلي داخلها و منع أي محاولة لتعطيل نشاطها.
2 - تقييم مردودية منجم المكناسي و منجم سراورتان و استغلال أي موقع تتضح فوائده ومحدودية تاثيراته البيئية على المنطقة و المحيط.
3 - بعث شركة نقل الفسفاطبالانابيب الى مواقع التحويل.
4 - حل مشكلة الماء واخراج المغاسل من محيط المدن.

5 - بعث وحدات صناعية في منطقة الحوض المنجمي لتثمين مخلفات الفسفاط و تهيئة مدن الحوض المنجمي المعنية.
6 - تقييم ومراجعة عقود النفط و الغازو تحيين مجلة المحروقات.
7 - تشجيع بعث الوحدات الصناعية الصغيرة وحمايتها و حماية منتوجها مثل الملابس والجلود و الأحذية و إعادة الحياة لورشات الصناعات في صفاقس و غيرها.
8 - بعث وحدات صناعية متخصصة وتشجيعها مثل تعليب الزيت او تحويلية او ناشطة في مجال الطاقات المتجددة.
9 - حماية المنتوج التونسي كفرض اداءات قمرقية على كل منتوج صناعي له مثيل في تونس.
10 - مع توفر الاطار التشريعي للاقتصاد الاجتماعي التضامني نعمل على تأسيس تعاونيات لبعث مشاريع مندمجة من مكوناتها الصناعات الغذائية التحويلية و للتشجيع على تثمين المنتوج في مواقع الإنتاج الفلاحي او الاستخراجي ، ومباشرة اجراءات نقل بعض المنشات الصناعية خارج المدن الساحلية. délocalisation .
11 - تقديم امتيازات لكل وحدة صناعية في مجال الطاقات المتجددة و البيئة او في مناطق التنمية الجهوية.

3 . الطاقة :

من اهم وأخطر الملفات في تونس ملف الطاقة حيث الكثير من الضبابية و عدم الوضوح في هذا الملف خاصة فيما يتعلق بعقود استكشاف و استغلال حقول النفط و الغاز و العلاقة مع الشركات الأجنبية العاملة في القطاع.
العنصر المميز في هذا الملف هو غياب الرؤية و التصورات الاستراتيجية و التفاعل مع المتغيرات الدولية و الإقليمية المؤثرة, كما ان بطء القرار اثر بشكل سلبي على فاعلية الملف و مردوديته, من ذلك ان البرنامج الشمسي التونسي كان من اول البرامج في الإقليم , و كان من المأمول بلوغ نسبة 30 في المائة من الطاقات المركبة في مجال الكهرباء , غير ان نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في مجموع استهلاك الكهرباء لم يتجاوز 3 في المائة سنة 2023 .
في قطاع الكهرباء الطاقة المركبة في حدود 5 جيغوات, في حين ان المتوفر الذي يلبي طلب الذروة لا يتجاوز 4.8 جيغوات , اكثر من 97 منها وحدات تعتمد الطاقات الاحفورية "غاز طبيعي" كطاقة أولية لإنتاج الكهرباء و عادة ما نلتجيء للتعاقد مع الجزائر لمواجهة الطلب المتزايد في فترة ذروة الاستهلاك.

وضعية شبكات الكهرباء من نقل وتوزيع و ارتفاع مستوى الفاقد الذي يتجاوز خمس الإنتاج و غياب الحلول الاستراتيجية و مستوى التسيير في احد اهم الصروح الاقتصادية في تونس جعلها تواجه صعوبات هيكلية و تلجا باستمرار الى ميزانية الدولة لمواجهات بعض الاستحقاقات الضرورية.
المسالة تراوح بين عجز هذه المؤسسات لتوفير استثمارات ضخمة لتجديد اسطول الإنتاج والنقل وتطوير الأداء و بين الريبة من التفويت في قطاع استراتيجي و مرتبط بالأمن الوطني للبلاد.

وهذا ما يستوجب اتخاذ الاجراءات التالية:

1 - التدقيق الفني والإداري و المالي في وضعية الشركة التونسية للكهرباء و الغاز ضمن اهم 4 شركات أخرى مثل تونس الجوية و فسفاط و قفصة والمجمع الكيميائي بقابس غيرها خلال السنة الأولى مما يمكن فريق الخبراء الذي سنكلفه بالمهمة من تحديد مواطن القوة و مواطن الضعف في هذه المؤسسة و بقية المؤسسات تحت رعاية كتابة الدولة للمؤسسات العمومية الملحقة برئاسة الحكومة.
2 - تكليف فريق من الخبراء التونسيون المباشرين و المتقاعدين لتقديم مقترحات في مجال الطاقة و خصوصا الكهرباء تتعلق أساسا بالمزج الطاقي و النجاعة الطاقية مما سيمكن من وضع مخطط وطني في مجال الطاقة لتونس 2050.
3 - تطوير الطاقة المتجددة بما تسمح به المنظومة الطاقية و عدم الذهاب نحو التصدير دون الاكتفاء الذاتي الوطني.
4 - البحث عن بدائل مشتركة مع دول الجوار مثل الجزائر ليبيا.
5 - مواصلة دعم الطاقة الكهربائية للشرائح الشعبية والقطاعات ذات الأولوية.
تونس تستورد قرابة 60 في المائة من استهلاكها من الغاز الطبيعي من الجزائر و تقتني الشركة التونسية للكهرباء و الغاز جزء من حاجياتها بالعملة من شركات منتصبة في تونس و تستغل الثروة التونسية بعقود في حاجة لمراجعة, و قد اثر هذا الوضع على الميزان التجاري و ساهم بشكل ملحوظ في العجز, مما ترك ضغطا على مخزون العملة لدى البنك المركزي و على قيمة الدينار و أيضا على ميزانية الدولة بما توفره من دعم للمؤسسات العاملة في مجال الطاقة و المحروقات.

6 - مراجعة كل الاستراتيجيات والاتفاقيات المبرمة مع اطراف اجنبية في مجال الطاقة وخاصة ملف الهيدروجين الأخضر بما يتلاءم مع المصلحة الوطنية و لا يحول تونس الى مجرد ضامن لطاقة نظيفة للمستهلك الأوروبي و يمس بالتوازن البيئي و الايكولوجي للبلاد, وتكليف فريق تونسي لتقديم مقترحات و تصورات علمية و عملية لتطور الهيدروجين الأخضر و غيره وفق الحاجيات التونسية الداخلية والخارجية عوضا عن القبول بإستراتيجيات أعدتها اطراف خارجية.

4 . المحروقات :

ملف المحروقات لا يقل أهمية و خطورة من ملف الكهرباء و الغاز, فمن ناحية جزء منها يستفيد من الدعم رغم الضبابية و التعقيد المحيط بدعم المحروقات و نسبة الأداء الموظفة عليها و الحكومات نسعى لرفع هذا الدعم تماشيا مع نصائح صندوق النقد , و من ناحية ثانية تعتبر فاتورة المحروقات مكلفة للموطن و الصناعي و الحرفي و الفلاح و مكلفة أيضا لميزانية الدولة و الميزان التجاري.
لقد وضعت الحكومة الية لتعديل أسعار المحروقات عند البيع تأخذ في الاعتبار ارتفاع وتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية لمدة ثلاث أشهر معتبرة ان دعم المحروقات مكلف بالنسبة لميزانية الدولة.
انتاج تونس من النفط تراجع الى ما دون 35 ألف برميل في اليوم بعد ان كان يفوق 100 ألف برميل في اليوم في فترات سابقة, كما شهد انتاج الغاز تراجعا أيضا.
في المقابل تستهلك تونس قرابة 100 ألف برميل في اليوم وتستورد بين 55 الى 60 في المائة من حاجياتها من الغاز, وهو ما يجعل عدم الاستقلالية الطاقية مرتفعة سواء لإنتاج الكهرباء او للاستهلاك كمحروقات.

وهو ما يستوجب خطة وبرنامجا متوسط المدى يعمل على:

- التخفيض في الاستهلاك 5 الى 10 في المائة من استهلاك الطاقة الأولية من خلال:
- تحسين مردودية وحدات انتاج الكهرباء وإرساء نجاعة طاقية.
- الترفيع في نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المنظومة الطاقية.
- تطوير النقل العمومي والجماعي و خاصة النقل الحديدي للحد من استهلاك المحروقات.
- الإسراع باستعمال المركبات الكهربائية.

- اعتماد أنظمة سير تسمح بالحد من استهلاك الكهرباء وخاصة تجديد اسطول وسائل النقل الجماعي و الفردي.
- تطوير الهيدروجين الأخضر بنسب معقولة و حسب حاجيات البلاد و التطور العلمي و التكنولوجي سيكون في النهاية وقود المستقبل.
- القيام بالدراسات الفنية و الايكولوجية و البيئية و السيسيولوجية لاستكشاف بترول و غاز الصخرة.

5. التجارة :

من اهم الملفات التي سيقع الاشتغال عليها ملف التجارة الداخلية والخارجية تصديرا وتوريدا لما لها من ارتباط مباشر بحياة الناس اليومية والحاجة للتحكم في السوق كي لا تتحول الى فوضى عارمة كما عليه الحال منذ فترة طويلة تمس بحياة المواطن و الاسر.

وذلك من خلال حزمة من الإجراءات على مراحل:

1 - رقمنة مسالك التوزيع بدءا بتوزيع المواد المدعمة.
2 - بعث مركزية شراءات عمومية تضم كل الدواوين الحالية (الحبوب, الزيت ,المحروقات , الاعلاف .)
3 - تقييم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي و تقدير مردوديتها و اثرها على الاقتصاد و التجارة في تونس.
4 - مراجعة الاتفاقيات الثنائية وابرام اتفاقيات مع دول و اقتصاديات صاعدة على مبدا رابح رابح.
5 - مراجعة وتعديل قانون المنافسة و الأسعار)قانون 36 لسنة 2015 (بما يسمح بالتحكم في السوق والأسعار و الغاء العقوبات المشطة التي أدخلت عليه جراء التعديلات الأخيرة.
6 - العمل على الحد من التجارة الموازية و التهريب من خلال:

- تغيير الأوراق النقدية.
- إرساء وتشغيل المناطق الحدودية الحرة في كل من بنقردان و تلابت و غار الدماء وغيرها مع تقديم الامتيازات اللازمة للانتصاب و الاستثمار.
- رقابة قبلية على التجارة الخارجية للحد من التوريد والتحكم فيه.
- تطوير أداء القمارق و رقمنة عملها و الحد من التدخل البشري في كل العمليات القمرقية.

7- بعث هيكل اداري مستقل يعني بملف الدفاع التجاري يمكن من متابعة الأسواق العالمية وتقييمها.
8 - بعث منصات تجارية في افريقيا تساعد على تطوير التجارة في الدول الافريقية واستغلال الاتفاقيات الإقليمية و التجمعات الاقتصادية المتاحة في افريقيا.
9 - تطوير التجارة البينية مع دول الجوار والمحيط العربي والإقليمي و الرفع من مستواه.
10 - تحسين أداء التمثيليات التجارية في الخارج ووضع معايير للتقييم.
11 - استغلال الفرص المتاحة للتواجد في أسواق جديدة لترويج المنتوحات الفلاحية بعد تثمينها مثل زيت الزيتون و التمور و القوارص و أيضا بعض المنتوجات الميكانيكية والملابس و الأحذية و الجلود (أسواق الخليج العربي/الصين و غيرها.).
12 - مراجعة منظومة الرخص والعمل على التصدي لاقتصاد الرعي والامتيازات.

6 . القطاع الفلاحي :

قطاع الفلاحة هو جوهر و مرتكز التنمية في بعدها المستقبلي على المستوى العالمي، وهو بهذا المعنى يمثل حجز الزاوية في رؤيتنا .
قطاع الفلاحة هو كل ما تعلق بالمياه, بالزراعات , بالصيد البحري , بتربية الماشية , بالأراضي الدولية , بالغابات , وما تعلق بكل الهياكل ذات الصلة ,علاوة على النسيج الصناعي المشتغل على المنتوج الفلاحي .
قطاع الفلاحة هو في البداية وفي النهاية عنوان "الارض" و ما تمثله من مصادر العزة و النماء و الولاء, أنه عنوان السيادة و رمز الأمان.
قطاع الفلاحة في تونس شهد تراجعا ممنهجا طيلة 4 عقود متتالية, و قد تاثرت البلاد في جميع مستوياتها نتيجة هذا التراجع, حيث تصحرت الارياف من سكانها , و انعدمت كل مقومات الحياة الكريمة في كامل جغرافيا تونس الداخلية , و تسيدت عقلية البحث عن الخلاص الفردي في مدن السواحل، وتحولت ثقافة السوق الى شرع الفقراء و تباعد التفاوت الجهوي .

أن بداية الحلول في معالجة هذا الملف هو :

1- وضع خارطة فلاحية حسب الجهات وتقديم الدعم والمساعدات وفقها.
2 - تطوير البذور الاصلية من خلال البحث العلمي والحد من الاعتماد على البذور الموردة.
3 - اصلاح الاف الهكتارات في الوسط والجنوب وتحويلها الى مساحات صالحة.
للفلاحة والزراعة والرعي من خلال توفير الماء و القيام بحملات التشجير خاصة في المناطق المتاخمة للصحراء.

4 - التركيز على الزراعات الكبرى والغذائية وتوفير الاعلاف عوضا عن الباكورات و المنتوجات المستهلكة للماء و الأسمدة المضرة بالتربة.
5 - معالجة قنوات ري المزروعات وإصلاحها للتحكم في الفاقد الذي بلغ 40 في المائة.
6 - إيجاد أسواق داخلية وخارجية للمنتوجات التونسية.
7 - التشجيع على بعث التعاونيات الفلاحية على أرضية قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني للاستغلال الاسلم للأراضي والحد من تأثير تشتت الملكية.
8 - كراء أراضي ومزارع في بعض الدول الصديقة لإنتاج الحبوب وتربية الحيوانات وانتاج الاعلاف و الزيوت النباتية.
9 - ضمان حد أدني لدخل الفلاح و منع سلاسل الوسطاء و تسهيل وصول المنتوج الى الأسواق من خلال التعاونيات و مراجعة منظومة الأسواق.
10 - تثمين المنتوجات الفلاحية من خلال التصنيف والتعليب والحد من عرضها داخليا و خارجيا على حالتها الأولى.
11 - تقييم منظومة الصيد البحري وتربية الأسماك والتجارة فيها وحماية الملك البحري التونسي من الاعتداءات و السعي لتوقيع اتفاقيات صيد بحري مع بعض الدول الشقيقة.
12 - تطوير الفلاحة البيولوجية.

7 . قطاع السياحة :

قطاع السياحة في تونس قطاع هش سريع التأثر بالأحداث الإقليمية و الدولية بل لعله اكثر القطاعات هشاشة بل يمثل الوجه الاخر لفشل منوال التنمية الذي اعتمد منذ ستينيات القرن الماضي و رغم ذلك يبقى ثاني مصدر للعملة بعد تحويلات المهاجرين حيث بلغت موارد القطاع سنة 2023 قرابة 7 مليار دينار او 2.3 مليار دولار و تجاوز عدد السياح الذين زاروا تونس في نفس السنة 9.3 مليون سائح بعد الانعاشة التي شهدها القطاع في العام بداية 2022.

قطاع السياحة في تونس علاوة على طابعه الهش تخفي انتعاشته مصاعب وعوائق كثير تحول دون تطوره ولعبه دور أكبر في الاقتصاد و تنمية البلاد من خلال خلق مواطن شغل قارة و توفير موارد من العملة البلاد في حاجة ماسة لها في كل تعاملاتها مع الخارج ورغم ان السياحة الداخلية تمثل جزء هام في تنشيط الفنادق في فصل الصيف على الشواطئ وفي المناسبات في المناطق الداخلية فان التعامل مع الحريف التونسي لا يزال بعيد عن الأدنى المطلوب.

ولتشخيص الأوضاع تؤكد على ما يلي:

1- هيمنة وكالات الاسفار على السياحة في تونس.
2 - الفئات المستهدفة في الأسواق الخارجية في الغالب ضعيفة ومتوسطة و البعض منها محدود الانفاق.
3 - التركيز على السياحة الفندقية والشاطئية دون سواها و الاعتماد على وحدات فندقية كبيرة تتطلب نفقات ضخمة في العناية و الصيانة مما جعل الكثير منها مغلق و مهمل و في حالة افلاس.
4 - تدني الخدمات وتراجع مستوى اليد العاملة المدربة و المختصة و التعويل على التشغيل الموسمي.
5 - غياب الشفافية في الفورة حيث لا يتناسب عدد الليالي مع الموارد حسب ما أكده محافظ البنك المركزي في احدى تدخلاته في مجلس النواب.
6 - وضعية المحيط في المدن و المناطق السياحة لا يساعد على تطوير السياحة.
7 - الاستمرار على اعتماد مسائل فلكلورية تجاوزها الزمن لجلب السياح وغزو الأسواق.

لتجاوز كل هذه الصعوبات و الهنات سنعمل على:

- معالجة مديونية القطاع السياحي المرتفعة دون التفريط في حقوق المجموعة الوطنية.
- التشجيع على تنويع المنتوج السياحي من خلال الاعتناء بالمدن والمناطق السياحة والشواطئ وجعلها جالبة للسياح.

- بعث وحدات فندقية صغيرة قريبة من المدن والتخلي تدريجيا عن الوحدات الفندقية الكبيرة.
- فوترة الخدمات السياحية بالعملة ووضع معايير لتحديد السعر.
- تطوير شبكات النقل الجوي والبري و الحديدي و تمكين السياح من التنقل بسهولة و سلاسة في البلاد.
- التركيز على سياحة الاجوار و الزام أصحاب المحلات من غير الوحدات الفندقية بإبرام عقود مسجلة للايواء الداخلي و الخارجي.
- العمل على غزو أسواق جديدة ومهمة و في مقدمتها السوق الصينية و إرساء خط طيران مباشر بين تونس و بيجين لتسهيل تطور السياح الصينيون.
- التريج لسياحة المؤتمرات والندوات خاصة في محيط المدن الكبرى و العاصمة أساسا لما يتوفر من وحدات فندقية عديدة.
- تطوير السياحة الصحراوية في كل من توزر وقبلي و تطاوين من خلال ابراز المخزون الحضاري والثقافي في هده الجهات و حل مشاكل النقل الجهوي مع اروبا.
- دراسة مردودية السماوات المفتوحة مع الاتحاد الأوربي خاصة في مطاري النفيضة و المنستير لما ستوفره من تدفق سريع و سهل للسياح الاوروبية.

8 . البيئة و التطهير :

نشأت منظومة البيئة والتطهير في تونس على خلفية التأثيرات و الانعكاسات التي خلفتها السياسات الصناعية و العمرانية في البلاد نهاية الثمانيات من القرن الماضي (1986) .

و كانت الاختيارات الصناعية التي تم تركيزها في عموم البلاد دون اي رؤية استشرافية و دراسات بيئية, كانت اثارها جد سلبية على المناطق التي ركزت بها (الحوض المنجمي , قابس , تونس العاصمة ,) و قد عجزت كل الحكومات عن حل هذه المعضلة ام لكلفتها العالية او لآثارها الاجتماعية.

ثاني وجه لأسباب التلوث البيئي هو غياب التخطيط العمراني و سياسات تكون المدن و التجمعات السكانية على تخوم و أحواز أغلب المدن , و افتقادها الى البنية التحتية الضرورية , لجهة تجميع و نقل المياه الملوثة او تجميع و نقل النفايات الصلبة .

و بعد تجربة اكثر من ثلاثة عقود) 1986.2024 (من المحاولات و الاجراءات والاستثمارات و انشاء الهياكل المعنية, لا تزال مشكلة البيئة تمثل تحديا وطنيا من الدرجة الاولى , لذلك نعتقد انه ممكن معالجتها طبقا للتصور التالي :

في مرحلة اولى:

- تمكين البلديات دون سواها من الاليات المالية و التنظيمية حتى تسيطر على الانفلات الحاصل في مستوى النفايات, تجميعا و نقلا و معالجة و تثمينا , مع حل و كالة التصرف في النفايات الصلبة ANGED و تحويل كل الامكانيات المالية و الفنية الراجعة لها بالنظر لفائدة البلديات.
- اعادة هيكلة الديوان الوطني للتطهير في اتجاه التركيز على خدمات الاستغلال و الصيانة وتبني ما تبقى من المناطق البلدية و ترشيد الاستثمارات المكلفة وغير المجدية (تصنيع الغاز , المعالجة الثلاثية .).

في مرحلة ثانية:

- مراجعة اليات تغيير امثلة التهيئة العمرانية في اتجاه تبسيطها و ترتيب ما يؤسس عليها قانونيا في مستوى تركيز منشات التطهير و فضاءات النفايات الصلبة.
- التخلي عن خوصصة هذه الخدمات واخراج القطاع الخاص منها نظرا لطبيعتها ولعلاقتها بحياة الناس و صحتهم.
- تحميل المنشات الصناعية كلفة التلوث الذي تحدثه على البيئة, من يلوث يدفع payeur Le pollueur.

- إرساء وحدات صناعية لمعالجة النفايات وانتاج الطاقة كي نتمكن من التحكم في النفايات المصبات وخاصة في صفاقس و جربة و تونس الكبرى.
- مراجعة القانون الاساسي المنظم "للوكالة الوطنية لحماية المحيط ANPE " في اتجاه تقليص دورها في مستوى موافقتها المسبقة على كل المشاريع الاستثمارية من خلال اشتراط دراسة التاثيرات البيئية Etude d'impact , وهي عملية جد مؤثرة و معيقة للمناخ الاستثماري في البلاد.

9. الشؤون الأجتماعية :

الجانب الاجتماعي لا يقتصر على الصناديق الاجتماعية وصندوق التامين على المرض.

نسبة التغطية الاجتماعية لا تشمل الى الان الا قرابة 83 في المائة من النشيطين علما و ان قرابة 45 في المائة من غير المشمولين من النشيطين يشتغلون في القطاع الموازي.

كذلك اغلب القطاعات غير المنظمة مثل البناء و الاشغال و الفلاحة و غيرها غير مشموله بالتغطية الاجتماعية علاوة على عدد كبير من المواطنين قبل سن النشاط او بعده و الذي يتمتع البعض منهم بشكل فوضوي بأحد دفاتر العلاج يتلقى تغطية محدودة و لا تستجيب للحد الأدنى من المتطلبات.

أيضا هناك فئات عديدة في المجتمع من محدودي الدخل او فاقدي السند او كبار السن دون عائل او ذوي الهمم في حاجة لرعاية الدولة من خلال توفير الخدمات الضرورية والتحويلات اللازمة. و في هذا الصدد تقدر هذه الفئات التي تتلقى دعما ماليا ب بقرابة مليون عائلة معوزة او محدودة الدخل حسب سجلات وزارة الشؤون الاجتماعية, أي اكثر من 4 مليون مواطن او ثلث السكان مصنفون ضمن العائلات المعوزة او محدودة الدخل او تحت خط الفقر .

اذا اضفنا لهذه الفئة العائلات ذات الدخل المتوسط فان اكثر من 80 في المائة من الشعب التونسي يعيش على موارد لا تستجيب لمتطلبات الحياة خاصة مع الغلاء المشط في الأسعار حاليا.

لذلك يكون التعويل على التحويلات الاجتماعية عن طريق دعم المواد الاستهلاكية والطاقية و مجانية التعليم و الصحة او عن طريق تحويلات مالية مباشرة احد الحلول التي لا مفر منها.
غير ان هذه المنظومات يشوبها الفساد والمحسوبية وحتى التوظيف السياسي في بعض الأحيان في ظل غياب معرف اجتماعي يمكن ان يؤشر على الدخل الحقيقي للأفراد و الأسر.

سنسعى الى التدقيق المحايد و الشفاف في هذا الملف و وضع قاعدة بيانات وفق معايير دقيقة و عادلة بين الجميع.

كما سنسعى للاستفادة من بعض التجارب الناجحة في هذا المجال و التي مكنت بعض الدولة من تجاوز أوضاعها المالية و الاقتصادية بالتعويل على التحويلات الاجتماعية و المشاريع الإنتاجية الصغيرة مثل البرازيل مع الرئيس دسلفا.

10 . التشغيل و الهجرة:

أسباب عديدة جعلت مستوى البطالة في تونس مرتفع رغم محاولات اغلب الحكومات المتعاقبة معالجة هذا الملف.
البطالة ليست مجرد مشكلة اجتماعية يعاني منها العاطلون عن العمل و أسرهم, بل انها تمثل احدى مظاهر فشل المنوال التنموي المعتمد و تعبر عن الفشل في توظيف قوة عمل في الدورة الاقتصادية.

عجز الاقتصاد التونسي على خلق النمو وتراجع النسيج الصناعي و تهميش قطاعات عديدة هي اهم الركائز التي مهدت منذ عقود لتفاقم ظاهرة البطالة كما ان الانفتاح الاقتصادي الذي دشن منذ بداية سبعينيات القرن الماضي والانحراف التدريجي التراكمي الى مجتمع الاستهلاك دفع بالمواطن دفعا الى اللهث باستمرار خلف متطلبات الحياة الصعبة في اغلب الأحيان بشتى الطرق في الوقت الذي يعجز فيه القطاع الخاص عن استيعاب العدد الهائل من طالبي الشغل او هو لا يلبي حاجياتهم المتجددة باستمرار لذلك تفاقمت البطالة و انتعشت في البلاد سلوكيات للكسب و العمل منها الفساد و التحيل والمحسوبية و التشغيل الهش و غيرها كما نشطت سوق الهجرة بكل الطرق خاصة في السنوات الأخيرة حيث هاجر اكثر من 100 الف مهندس و طبيب و اطار صحي و غيرهم علاوة على عدد هام من الكوادر التي تمنح فرصة الدراسة بالخارج و لا تعود الى البلاد للاستفادة من خبرتها و تكوينها الذي كسبته باموال الشعب و دافعي الضرائب.

كما نشطت الهجرة غير المنظمة عن طريق قوارب الموت في البحر او طرق التحيل العديدة وتركزت شبكات تهجير منظمة في تونس وفي غيرها من الدول من اجل استغلال طالبي الهجرة والرمي بهم في المجهول.
لا شك عندنا ان معضلة البطالة وإيجاد حل جزري لها بعيدا عن الحلول التلفيقية مثل شركات الغراسة والبستنة او المنح المؤقتة سيبقى احد اهم الملفات التي يجب الاشتغال عليها دائما و تبقى مرتبطة بقدرة الاقتصاد التونسي على تحقيق النمو الكفيل بخلق مواطن الشغل و فرص العمل و الكسب ومع ذلك سنعمل على:

1 -تطبيق قانون 38 للذين طالت بطالتهم و اصدار أوامره الترتيبية.
2 -انهاء التشغيل الهش في الوظيفة العمومية و القطاع العام.
3 -تقييم و مراجعة اليات التشغيل الاجتماعي مثل شركات الغراسة و البستنة وعمال الحضيرة و غيرها.

4 - تنظيم قطاع البناء والاشغال ليتمكن من استيعاب اعداد مهمة من العاطلين.
5 - تنظيم قطاع العمل الفلاحي وتحسين ظروف العمل خاصة نقل العاملات الفلاحيات من خلال تطبيق القانون الصادر في الغرض.
6 -مراجعة أسلوب التناظر في الوظيفة العمومية و القطاع العام لمزيد من الشفافية و تساوي الفرص.
7 - وضع خطة لتمكين الراغبين في العمل المستقل وبعث المشاريع الإنتاجية في قطاع الفلاحة او الحرف او الخدمات و الصناعات الصغيرة من الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة للكسب.
8 - صندوق بطالة يساعد العاطلين على مواجهة صعوبات الحياة مع تغطية صحية مجانية.
9 - بعث مشاريع استراتيجية كبرى ومهيكلة قادرة على استيعاب جزء مهم من العاطلين.
10 - توقيع اتفاقيات مع بعض الدول الشقيقة والصديقة للتشغيل والتوظيف المنظم خاصة لخريجي الجامعات واليد العاملة المختصة المدربة.
11 - حث القطاع الخاص والمنظمات المهنية للقيام بمجهود إضافي في مجال التشغيل.
12 - منع و تحجير ازدواجية العمل في القطاع الخاص و العمومي في بعض القطاعات مثل التعليم و الصحة و غيرها و منها تشغيل المتقاعدين دون عقود واضحة في أي مجال من المجالات .
من ذلك إلزام بعض الشركات التي تقوم بأشغال او خدمات في الخارج "افريقيا مثلا" بالتعويل على الكفاءات التونسية الطالبة للشغل من مهندسين وفنيين وغيرهم عوض عن تشغيل المتقاعدين او العاملين في مؤسسات عمومية مختلفة.

13 - مراجعة الأمر المنظم للصفقات العمومية لتمكين باعثي المشاريع الصغرى من خريجي الجامعات والشباب من المشاركة في طلبات العروض والصفقات دون شروط مجحفة فقط شرط تشغيل الشباب.
14 - اصدار الأوامر التطبيقية لقانون المبادر الذاتي وفسح المجال امام هذه الفئة التي تعامل مع الخارج من استثمار مجهوداتها ومعرفتها في الكسب من خلال مراجعة مجلة الصرف مثل السماح بالتعامل بالعملة الرقمية.
15 - دفع الشباب لبعث التعاونيات التي اتى بها قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني والتي تساعد على خلق فرص العمل والكسب.

11 . الثقافة :

في ظل ما نشاهده ونلاحظه من استسهال التعاطي الثقافي والفني مع الأطفال بات من الضروري معرفة واستيعاب الاحتياجات الثقافية الراهنة لدى الأطفال لتصبح المادة الثقافية والفنية المقدمة لهم تستجيب لتطلعاتهم ورغباتهم واحتياجاتهم لذا من الضروري الاسراع بتنظيم استشارة وطنية تكون مخرجاتها اجابة على سؤال اية ثقافة لطفل اليوم والغد؟ تكون مخرجاتها بمثابة دليل ثقافي وفني يعتمده ضرورة الفنان والفاعل الثقافي في المادة الموجهة إلى الطفل.

منظومة الدعم الفني في كل المجالات: مسرح موسيقي فنون تشكيلية سينما في حاجة إلى مراجعة على مستويات عديدة مستوى هيكلي وتشريعي مستوى تنظيمي مستوى المضامين وأساسا من الضروري اعتماد نفس التمشي ونفس المقاييس وتخصيص اعتمادات متوازنة بين كل المجالات مع تشديد المتابعة في انجاز المشاريع الثقافية المدعومة العمل بمبدأ الاستثمار الثقافي أكثر من مجرد دعم مالي.

البحوث والدراسات والاتصال الثقافي هناك مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية وهي المركز الوطني للاتصال الثقافي وهي رغم أهميتها وعمق مهامها الرسمية قانونها الأساسي إلا أنها لا تزال في حاجة الى تفعيل دورها وتطويره ويمكن ان تصبح تسمى بالمرصد الوطني للبحوث والدراسات والنشر والاتصال الثقافي وتكون معنية بإعداد البحوث والدراسات والنشر في التنمية الثقافية تكون مخرجاتها هي أسس إعداد السياسات الثقافية للوزارة ويكون المرصد في المؤسسة الناطق الرسمي باسم الوزارة والمشرفة الوحيدة على مكتب الإعلام والاتصال بالوزارة مستمر ورسمي مع كل من يتعاقب من وزراء على الوزارة.

المجال الثقافي مجال واسع ومنفتح على الثقافات و الحضارات الأخرى في وضعية تأثير وتأثر خاصة مع هذا التطور الاتصالي الرهيب و هذه الثورة التكنولوجية التي حولت العالم الى قرية صغيرة . غير ان محاولات الهيمنة الحضارية على الشعوب وسلبها ثقافاتها و أسلوب عيشها ستبقى احدى اهم التحديات التي تواجه الشعوب بشكل عام و شعوب الدول الضعيفة بشكل خاص.

لذلك ستكون احدى اولوياتنا في المجال الثقافي العمل على انتاج ثقافي يعزز الانتماء الحضاري للشعب التونسي مع الانفتاح على حضارات العالم والاستفادة منها .

وسنعمل على حماية شعبنا من ثقافة الاستهلاك والابتذال وثقافة السوق في كل المجالات الثقافية من مسرح وسينما وموسيقى و كتاب و غيرها .

تعمل الدولة على تشجيع كل انتاج ثقافي يأخذ في الاعتبار الانتماء الحضاري للشعب التونسي و يعمل على الارتقاء بالذوق العام في التعاطي مع المنتوج الثقافي المتنوع و ذلك من خلال مع العمل اهل المهنة بتنوع مشاربهم الفكرية و الثقافية بعيدا عن محاولة الهيمنة التي عاشت عليها بعض القطاعات الثقافية مثل السينما و المسرح طيلة عقود طويلة حيث كانت التشجيعات و المساعدات تخصص لصنف معروف من الإنتاج الذي يتماهى مع ما يطلبه الغير.

الدولة تمول الإنتاج وتحميه ولكنها لن تتحمل عبء أي انتاج موجهة لجهات خارجية او مدفوع الاجر .

كما ان المجال الثقافي بشكل عام عرضة لمخاطر التطبيع مع العدو او التطبيع مع الثقافات الأخرى واعتبارها متفوقة حضاريا لذلك ستتصدى الدولة لكل هذه الاشكال والممارسات ومنع انتشارها في البلاد .

الكل يعلم ان المساعدات التي تمنحها وزارة الثقافة لبعض الاعمال الثقافية والافراد الناشطين في المجال الثقافي مباشرة او من خلال المهرجانات الصيفية او الموسمية صارت وكأنها حق مكتسب مهما كان مستوى الإنتاج والعرض كما ان انفاق اموال طائلة على المهرجانات الصيفية من خلال استجلاب فنانين مطبعين او دون المستوى المطلوب سيتوقف و سنعمل مع اهل المهنة كل في اختصاصه لاختيار الاعمال التي تليق بالعرض في بعض المهرجانات الكبرى و التي لا تستنزف أموال البلاد في عروض دون المستوى .

التنوع الثقافي والفكري للعاملين في المجال وتعدد الاختصاصات يدعو الى تشكيل مجلس اعلى للثقافة و الفنون تحت اشراف وزارة الثقافة يساعد على وضع السياسات العامة للثقافة و يقيم الإنتاج وفق معايير موضوعية .

التبادل الثقافي مع الدول الشقيقة والصديقة في المناسبات الوطنية او الاحتفالات والمهرجانات يبقى احد اهم عناصر الترابط بين الشعوب التي تتمكن من الاطلاع على ثقافات أخرى و متابعتها و الاستفادة منها.

جعل المادة الثقافية من موسيقى ومسرح وسينما و رسم وغيرها مادة أساسية في كل مراحل التعليم من رياض الأطفال الى الجامعة.

12 . التربية و التعليم:

الان و مع ما يشهده العالم من تطور علمي و معرفي و أيضا الانفتاح الكبير و تجاوز الحدود التقليدية للدول بفعل التكنولوجيا الحديثة في الاتصال ة التواصل و الذكاء الاصطناعي بات واضحا و مؤكدا ان امتلاك العلوم و التكنولوجيا تبدا مع الانسان منذ الصغر و قبل المدرسة حتى .

لذلك كان وجبا الاهتمام بالناشئة منذ السنوات الأولى والإحاطة بها والعمل على تطوير اهتمامها بالمعارف والعلوم والفنون وذلك من خلال :

1- تثقيف الاسرة على السبل الحديثة لتربية الأطفال عن طرق النشريات والبرامج الإعلامية التي يديرها ويشرف عليها مختصون في مجال ثقافة الطفل وتربيته.
2 -انشاء شبكة من المحاضن ورياض الأطفال العمومية بالتعاون مع البلديات والمجتمع المدني على ان تغطي كل البلديات خلال 5 سنوات المقبلة.
3 - تقييم أداء المحاضن ورياض الأطفال الخاصة المنتصبة في كل مكان وبشكل فوضوي و تشديد الرقابة علي الفضاءات و البرامج و الاطار و الخدمات و الأسعار و غلق كل مؤسسة لا تستجيب للشروط و المعايير المطلوبة.
4 - بعث قناة تلفزية متخصصة في برامج الأطفال للتثقيف والترفيه.
5- تجريم الاعتداء على الطفولة باي شكل كان وتسليط اقصى العقوبات على مرتكبي جرائم الاعتداء على الطفولة: تحرش/استغلال جنسي/استغلال في التسول /اعتداء جسدي /توظيف سياسي/تشغيل الى اخره.

المرحلة الابتدائية من التعليم تعاني من:

-تفاوت واضح بين الجهات الداخلية و المدن الكبرى و حتى بين القرى و الأرياف من ناحية و المدن الداخلية من ناحية ثنية و ذلك لأسباب عديدة منها الإمكانيات المتاحة للتدريس والتعليم و منها الاطار التربوي و منها الصعوبات المالية للأسر في الأرياف و القرى و بعض الاحياء الشعبية.

كما ان تقلص عدد التلاميذ في الصف الواحد في عدد كبير من المدارس الريفية يفرض على الإطار التربوي اعتماد نظام الفرق بمستويين او أكثر في حين قد نجد تكدس في الأقسام في المدن و القرى الكبرى.

ولتجاوز هذه الإشكاليات سنسعى الى:

1 - إرساء المجلس الأعلى للتربية الذي عليه ان يقيم وضع المدرسة بشكل مفصل وتقديم حلول وتصورات في البرامج والزمن المدرسي والتقييم و الامتحانات الوطنية و غيرها.
2 - وضع حد للتشغيل الهش في قطاع التعليم وتمكين النواب من تكوين مستمر يضمن لهم القيام برسالة التعليم والتدريس.
3 - تجميع تلامذة المدارس الريفية ضعيفة العدد في مدرسة واحدة مع توفير النقل والإعاشة ومنع نظام الفرق.
4 - توحيد اللباس المدرسي.
5 - توحيد اللوازم المدرسية من كتب وكراريس و غيرها بين الجميع و العدول عن طباعة الكتب سنويا بما تمثله من كلفة و اعتماد التجميع في المؤسسات التربوية و توزيعها بداية كل سنة.
6 - تجريم الدروس الخصوصية وإلزام المدارس الخاصة بتقديم نفس البرامج المعتمدة في النظام العمومي.
7 - منع العمل المزدوج بين العام والخاص وإلزام المدارس الخاصة بتشغيل إطارات تربوية كفئة بعقود واضحة بما في ذلك المتقاعدون و هذا ينطبق على كل مراحل التعليم.
8 - القيام بعمليات صيانة للمدارس وتقديم حلولا للمدارس المكتظة بعد دراستها حالة بحالة.

في المرحلة الإعدادية والثانوية.

1 - تقييم ومراجعة تجربة المعاهد النموذجية.
2 -إرساء مجددا التعليم المهني والتقني.
3 -إعادة توزيع الإطار التربوي بين الجهات للحد من الفوارق بين مدن الساحل ومدن الداخل في المستوى والتحصيل العلمي.
4 -التركيز على الارشاد المدرسي في كل المعاهد والمدارس وخاصة الريفية منها.
5 - إعادة فتح قاعات للمراجعة بين الحصص لحماية التلاميذ من العديد من المخاطر.
6 - تشديد الرقابة الأمنية حول محيط المدارس والمعاهد و المبيتات الجامعية.
7 - مراجعة منح الدراسة بالخارج للمتفوقين الذي وبنسبة كبيرة لا يعودون الى تونس، بل هم في النهاية كوادر ونوابغ لشركات ومؤسسات أوروبية والكثير منهم يسعى لنيل جنسية بلد الإقامة و القطع مع تونس و لو على مراحل.

وتأسيس جامعة علمية وتكنولوجية قادرة على استيعاب النوابغ واعطائهم نفس التكوين الذي يمكن ان يتلقوه في المهجر.
ويمكن لهذه الجامعة استقطاب طلاب من دول أخرى او حتى التكوين لصالح دول المهجر بمقابل.

8 - تقييم منظومة امد ومعالجة اخلالاتها ونقائصها بالاشتراك مع الجامعيين و الإطار التربوي الجامعي.
9 - ترميم وصيانة كل المؤسسات الجامعية و المبيتات و توفير اكبر قدر منها لتمكين الطلبة من الدراسة بأريحية و دون كلفة عالية قد لا تقدر عليها العائلات المتوسطة والضعيفة.

13 . الرياضة:

المجال الرياضي متنوع يشمل ممارسة الرياضة كأحد عناصر الحياة اليومية والحفاظ على الصحة و ممارسة الرياضة منتظمة في فرق كهواية او حرفة.

في المجال الأول يجب على الدولة تشجيع الجميع على ممارسة الرياضة كل حسب امكانياته و ذلك من خلال توفير الفضاءات من ملاعب و مسابح و مسالك صحية و في هذا الاطار سنعمل على توفير ملعب متعدد الاختصاصات و مسبح و مسلك صحي في كل ولاية خلال 5 سنوات المقبلة.

الرياضة المنتظمة في الاحتراف او في الهواية تحت اشراف الجامعات المختصة يتطلب تقييم وتأهيل خاصة بالنسبة للفرق الوطنية سواء في الألعاب الفردية او الجماعية.
وهنا لا بد من التأكيد ان بعض الرياضات صارت مصدر من مصادر الفساد والرشوة وكذلك العنف بين الشباب والمتابعين وأيضا دافعا للمراهنات و القمار.

الفساد يشمل كل مراحل هذه الرياضات كل الأصناف تقريبا علاوة على الأموال الطائلة التي تنفق دون رقيب و في غياب كلي للدولة خاصة فيما يتعلق باجور اللاعبين و المدربين و جزء كبير منها بالعملة في حين تلجا الفرق المعنية الى طلب المساعدات من الدولة او من المؤسسات او حتى من المحبين لتوفير السيولة اللازمة.
هذا الوضع خلق طبقة من الأثرياء ليس في تونس فقط, بل في اغلب دول العالم حيث تحولت كرة القدم مثلا من لعبة فقراء في الاحياء الشعبية الى احدى اهم قطاعات المال وأيضا الفساد.

سنسعى الى إرساء منظومة احتراف حقيقية في كل الرياضات المعنية مع التركيز على الرياضات الفردية وابرازها والاهتمام بها من خلال :

1 - التشجيع على الرياضة المدرسية وجعل مادة الرياضة مادة أساسية في المسلك الدراسي
2 - توفير ما أمكن من الملاعب في الاحياء وصيانتها لتمكين الشباب لارتيادها وتشجيعه على ذلك.
3 - مراجعة الانتدابات الخارجية في الفرق المحترفة ودفعها للتعويل على الشباب التونسي وتطوير قدراته و مواهبه و مؤهلاته الرياضية لتطوير الرياضة و تمثيل البلاد في التظاهرات الإقليمية و الدولية.
4 - فتح الملاعب للجماهير الرياضة بشكل عادي مع التصدي بقوة لكل محاولات التخريب والاعتداء.

5 - ترشيد الخطاب الإعلامي حول الرياضة وخاصة الرياضات الجماعية الذي يساهم في شحن الناس والشباب خاصة و ترسيخ التنافر و البغضاء بين مشجعي الفرق الرياضية.

6 - التصدي بحزم لكل التجاوزات التي تصدر من أي طرف من أطراف اللعبة الرياضية بما في ذلك الجمهور واللاعبين والمسيرين حتى يبقى النشاط الرياضي نشاط تحابب بين الناس وتنافس شريف بعيدا عن البغضاء و التقاتل و التنافر.

7 - تشيع الفرق الهاوية في الاحياء والمدن وتطوير امكانياتها كي تكون خزان مهم يزود الفرق المحترفة بالمهارات المطلوبة.

خاتمة :

تونس أخرى ممكنة, نعتقد أن كل القوى الوطنية لا تزال مؤمنة بها, و لا يزال ابناء شعبنا يستحقون منا كل الجهد والنضال و الثبات في سبيل تحقيق تطلعاتهم و طموحاتهم و الاستجابة الى مطالبهم في الشغل و الحرية و الكرامة.

كل هذه المحاور التي وردت في سياق هذا البرنامج الانتخابي في حاجة الى تفاصيل في مستوى أليات تجسيدها والاجندة الزمنية اللازمة لتنفيذها والأهم في حاجة الى هيكلة حكومية و فريق حكومي يحولها الى اجراءات و سياسات عملية على أرض الواقع.

سوف تنكب الحكومة, في غضون الثلاثية الاولى من المدة الرئاسية على وضع خارطة طريق مالية وبشرية وزمنية مفصلة جهويا ومركزيا وقطاعيا تضع على جدول اعمالها الاولويات الملحة لأبناء شعبنا دون تأخير.

نحن نظل ملتزمون, أمام شعبنا وكل قواه الوطنية و امام العالم, بأن نكون كما عاهدناكم طوال تاريخنا السياسي و النضالي, نكون في خدمة تونس, و في خدمة كل قضايا الحق و الحرية و العدل لكل الانسانية